جامعة قاصدي مرباح، ورقلة– الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم مالية ومحاسبة

شعبة: مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

تحت عنوان :

أثر التدقيق المالي في إدارة المخاطر المالية

دراسة حالة مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI

ورقلة

من إعداد الطالبتين:شلغام هدى– جدي محمد صلاح

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2025/ 05/27

أمام اللجنة المتكونة من السادة:

الأستاذ(ة): غوالي محمد البشير	(أستاذ محاضر أ– جامعة قاصدي مرباح–ورقلة)	رئيسا.
الأستاذ: لبوز نوح	(أستاذ محاضر أ– جامعة قاصدي مرباح–ورقلة)	مشرفا ومقررا.
الأستاذ(ة): بوقفة عبد الحق	(أستاذ محاضر أ– جامعة قاصدي مرباح–ورقلة)	مناقشا.

السنة الدراسية: 2025/2024

[اكتب هنا]

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم مالية ومحاسبة

شعبة: مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

تحت عنوان :

أثر التدقيق المالي في إدارة المخاطر المالية

دراسة حالة مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI

ورقلة

من إعداد الطالبتين:شلغام هدى- جدي محمد صلاح

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2025/ 05/27

أمام اللجنة المتكونة من السادة:

الأستاذ(ة): غوالي محمد البشير	(أستاذ محاضر أ- جامعة قاصدي مرباح-ورقلة)	رئيسا.
الأستاذ: لبوز نوح	(أستاذ محاضر أ- جامعة قاصدي مرباح-ورقلة)	مشرفا ومقررا.
الأستاذ(ة): بوقفة عبد الحق	(أستاذ محاضر أ- جامعة قاصدي مرباح-ورقلة)	مناقشا.

السنة الدراسية: 2025/2024

الاهداء

إلى من لا يُضيع أجر من أحسن عملاً...

إلى من بيده التوفيق والسداد...

إلى الله عزّ وجل، حمدًا وشكرًا على عونه وتوفيقه وتسديد خطانا في هذا العمل.

إلى من كان لهم الفضل بعد الله في تربيتنا وتعليمنا...

إلى والدينا الأعزاء، الذين حملونا في قلوبهم ودعواتهم، وكانوا لنا سندًا في كل مراحل الحياة، إليهم نهدي ثمرة هذا الجهد، عربون محبة وامتنان.

إلى عائلاتنا الكريمة، إخوتنا وأخواتنا، من دعمونا بالصبر والتشجيع والمساندة...

إليكم كل التقدير والمحبة.

إلى كل من زرع فينا حب العلم والمعرفة،

إلى أساتذتنا الكرام، الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم وتوجيهاتهم القيمة.

إلى كل من شاركنا هذا المشوار، من زملاء وأصدقاء...

لكم منا كل الاحترام والتقدير.

نهدي هذا العمل المتواضع، راجين من الله أن يكتب له القبول، وأن يكون خطوة على طريق تحقيق طموحاتنا.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الميدانية التي قمنا بها في مؤسسة الديوان الوطني للترقية والتسيير العقاري (OPGI) –ورقلة، إلى معرفة أثر التدقيق المالي في إدارة المخاطر المالية، وذلك بالنظر إلى الأهمية المتزايدة التي أصبحت تحظى بها وظيفة التدقيق داخل المؤسسات العمومية. وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الشق النظري، والمنهج التطبيقي التحليلي في الشق الميداني. وتوصلت الدراسة إلى أن التدقيق المالي يساهم بشكل فعّال في الحد من المخاطر المالية المختلفة التي قد تواجه المؤسسة، من خلال توفير آليات للكشف والتقييم والمتابعة، مما يدعم قرارات الإدارة.

الكلمات المفتاحية:

تدقيق المالي، مخاطر مالية، سيولة، ربحية.

Summary:

This field study, conducted within the Office for Promotion and Real Estate Management (OPGI) of Ouargla, aims to highlight the impact of financial auditing on the management of financial risks, given the growing importance of the auditing function in public institutions.
The study adopted a descriptive analytical methodology in the theoretical part, and a practical analytical approach in the fieldwork. The findings demonstrate that financial auditing plays an effective role in reducing various financial risks faced by the institution, by providing mechanisms for detection, evaluation, and continuous monitoring, thereby supporting management decisions.

key words:

control. Financial auditing, Financial risks, Liquidity, Profitability.

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
الملخص	IV
قائمة المحتويات	IV
قائمة الأشكال والجداول	IV
قائمة الملاحق	V
المقدمة	أ_ج
الفصل الأول: الإطار النظري لتأثير التدقيق المالي في إدارة المخاطر المالية	
	02
المبحث الأول: مفهوم لتدقيق المالي وإدارة المخاطر المالية	03
المبحث الثاني: العلاقة بين التدقيق المالي وإدارة المخاطر المالية	16
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	18
خلاصة الفصل:	21
الفصل الثاني: دراسة ميدانية لأثر التدقيق المالي على إدارة المخاطر المالية في مؤسسة ديوان ترقية وتسيير العقاري OPGI	
	23
المبحث الأول: منهجية وأدوات دراسة أثر التدقيق المالي على إدارة المخاطر المالية	24
المبحث الثاني : نتائج الدراسة ومناقشتها	32
خلاصة الفصل	47
خاتمة	49
قائمة المراجع	51
الملاحق	53
فهرس المحتويات	67

قائمة الأشكال والجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
01	المخاطر المالية وطرق الحد منها في مؤسسة OPG للبناء والعمران	36
02	نسب السيولة لسنوات التلاتة2023/2022/2021	37
02	أنواع المخاطر داخل المؤسسة	13
03	نسب السيولة السريعة لسنوات الثلاثة 2023/2022/2021	38
04	معدل النمو لنسب السيولة	40
04	دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية	30
05	البيانات المالية المستخدمة لحساب BFR لسنوات الثلاثة 2023/2022/2021	41
06	تفسير نسب BFR	43

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	وثيقه الامر بالمهمة	53
02	مخطط العمل السنوي لخلية التدقيق	54
03	دليل الاجراءات للمدقق الداخلي	55
04	قائمه الاستقصاء الرقابة الداخلية	56
05	ميزانية الاصول الخاصة بسنة 2021 2022	57
06	ميزانية الخصوم الخاصة بسنة 2021 2022	58
07	ميزانية الاصول الخاصة بسنة 2022 2023	59
08	ميزانية الخصوم الخاصة بسنة 2022 2023	60
09	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة 2021	61
10	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة 2022	62
11	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة 2023	63
12	تقرير تحصيل حاسي مسعود	67

مقدمة:

شهدت البيئة الاقتصادية خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة بفعل تسارع العولمة وتعقيد العمليات الاقتصادية وتزايد التحديات التي تواجه المؤسسات بمختلف أنواعها، ما أفرز نمطًا من المؤسسات ذات أنشطة متعددة ووظائف متشابكة، الأمر الذي زاد من صعوبة إدارة الموارد واتخاذ القرارات المالية، ورافق ذلك ارتفاع في حجم المخاطر التي تهدد الأداء المالي، وعلى رأسها المخاطر المالية المرتبطة بالسيولة، وربحية النشاط، واحتياجات رأس المال العامل، والتي قد تُضعف الكفاءة المالية للمؤسسة وتؤثر في استمراريتها. وفي ظل هذا الوضع، أصبحت المؤسسات بحاجة إلى آليات رقابية فعالة تساعدها على تشخيص واقعها المالي، وضبط الانحرافات، والتدخل قبل تفاقم الأزمات. ويُعد التدقيق المالي من أبرز هذه الآليات، لما يوفره من أدوات للكشف والتحليل والتقييم والتوجيه، تُمكّن الإدارة العليا من اتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة وموثوقة. كما يُسهم التدقيق المالي في إرساء نظام رقابة داخلية يضمن التقييم المستمر للعمليات المالية ومدى الالتزام بالسياسات المعتمدة، مما يجعله أداة رئيسية للحد من المخاطر المالية. ومن هنا تنبع أهمية دراسة أثر التدقيق المالي في تقليل هذه المخاطر داخل المؤسسات، وهو ما نسعى إلى معالجته من خلال هذه الدراسة الميدانية.

الإشكالية الرئيسية:

ماهو اثر التدقيق المالي على إدارة المخاطر المالية؟

الأسئلة الفرعية:

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية يستلزم الإجابة على مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة في:

1. هل هناك علاقة بين التدقيق المالي وإدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية؟
2. كيف يمكن للتدقيق المالي المساهمة في تدنيه هذه المخاطر؟

فرضيات البحث:

بناء على التساؤلات السابقة ونظرا أن القيام بأي دراسة يستوجب تحديد المسار الذي سنسلكه من خلال إتباع فرضيات تتوافق مع الرد على التساؤلات من جهة وطبيعة الدراسة من جهة أخرى منها:

1. توجد علاقة طردية بين فعالية التدقيق المالي وكفاءة إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية.
2. يسهم التدقيق المالي في الكشف عن أوجه القصور والخلل المالي، مما يساعد في تقليص حجم المخاطر المحتملة.

أسباب البحث:

هناك عدة دوافع أدت بنا إلى اختيار الموضوع نلخصها فيما يلي:

مبررات موضوعية:

1. ارتباط الموضوع الوثيق بتخصصنا في مجال التدقيق والمالية، مما يسمح بتطبيق معارفنا النظرية على واقع المؤسسات الاقتصادية.
2. السعي لتنمية القدرات المعرفية في هذا المجال.
3. الرغبة في توضيح أهمية التدقيق المالي في تحسين إدارة المخاطر المالية داخل المؤسسات الاقتصادية.

أهداف اختيار البحث:

1. معرفة إذا ما كان نشاط التدقيق المالي يساهم بشكل فعال وكفأ في إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية.
2. السعي لفهم آلية تعامل المؤسسات الاقتصادية مع المخاطر المالية ومدى استفادتها من وظيفة التدقيق المالي.

3. إبراز العلاقة بين فعالية التدقيق المالي وكفاءة إدارة المخاطر المالية.
4. توضيح دور التدقيق المالي في كشف ومعالجة المخاطر المالية بالمؤسسات الاقتصادية.
5. اقتراح آليات عملية لتعزيز دور التدقيق المالي في إدارة المخاطر.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في تمكين الطالب من ربط المعارف النظرية بالجوانب التطبيقية، مما يساعده على فهم الهيكل التنظيمي للمؤسسة، والتحكم في الوثائق والتسجيلات المحاسبية، وتحليل البيانات واستخلاص النتائج الموضوعية، إضافة إلى تنمية رصيده المعرفي العملي وتجهيزه نفسيًا ومهنيًا للاندماج في الحياة العملية.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: ديوان ترقية وتسيير العقاري OPGI ن

الحدود الزمنية: 2025/2024.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

تم من خلال هذا البحث اعتماد المنهج الوصفي لانه يخدم موضوع الدراسة في شقها النظري وذلك بإلقاء نظرة حول الأدبيات المتعلقة بالتدقيق المالي وإدارة المخاطر المالية وعرض أهم الدراسات السابقة بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي في الجزء التطبيقي باعتباره المناسب في دراسة العلاقة بين المتغيرات وتحليل العلاقة التي بين التدقيق المالي وإدارة المخاطر المالية وذلك من خلال جمع وتحليل وعرض البيانات والوصول إلى عدة معلومات والخروج بهذا البحث.

صعوبات البحث:

1. صعوبة الوصول إلى بعض الإطارات أو المسؤولين قصد إجراء المقابلات في الوقت المناسب.
2. افتقار بعض الموظفين للإلمام الكافي بموضوع ضعف التفاعل في بعض المقابلات
3. صعوبة الحصول على بعض الوثائق ذات الطابع السري أو الداخلي.
4. تباين درجة تعاون الموظفين في تزويد الباحث بالمعلومات اللازمة.

هيكل البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية السابقة تم تقسيم الدراسة إلى فصلين كما يلي:

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لمدى تأثير التدقيق المالي في إدارة المخاطر المالية حيث تطرقنا فيه إلى ثلاث مباحث متمثلة في ما يلي:

المبحث الأول: مفهوم لتدقيق المالي وإدارة المخاطر المالية وذلك من خلال تقسيمه إلى مطلبين حيث أن المطلب الأول يوضح مفهوم وأهم معايير وأهداف التدقيق المالي والمطلب الثاني يوضح مفهوم إدارة المخاطر المالية وأهم مراحلها وأهدافها.

المبحث الثاني:أ العلاقة بين التدقيق المالي وإدارة المخاطر المالية وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب وهي دور التدقيق المالي في الكشف عن المخاطر المالية ثم تأثير جودة التدقيق المالي على فاعلية إدارة المخاطر واخر مطلب تناولنا فيه التكامل بين وظيفة التدقيق المالي ووظيفة إدارة المخاطر في تعزيز الحوكمة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة تم تقسيمها إلى مطلبين مطلب يتناول الدراسات المحلية و الدراسات الأجنبية أما الثاني فيتناول مقارنة الدراسة الحالية مع السابقة.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لتدقيق المالي في إدارة المخاطر المالية مؤسسة التأمينات وحدة ورقلة

كما تطرقنا فيه إلى مبحثين متمثلة في:

المبحث الأول: منهجية وأدوات دراسة أثر التدقيق المالي على إدارة المخاطر المالية وذلك من خلال تقسيمه إلى مطلبين الأول تعريف بالمؤسسة والثاني يتناول الأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها تم تقسيمه إلى مطلبين الأول آلية التدقيق المالي ودوره في رصد المخاطر والثاني تحليل مؤشرات المخاطر المالية.

الفصل الأول:

الإطار النظري لتأثير التدقيق المالي في إدارة المخاطر المالية

تمهيد:

من أجل الإحاطة الشاملة بموضوع الدراسة المتمثل في "أثر التدقيق المالي على إدارة المخاطر المالية"، تم التطرق أولًا إلى الإطارين النظري والتطبيقي للمفاهيم والمصطلحات المرتبطة به. وعليه، تم تخصيص هذا الفصل لتقديم الخلفية العلمية التي تقوم عليها الدراسة، عبر تناول الجوانب المفاهيمية لكل من التدقيق المالي وإدارة المخاطر المالية، مع استعراض أهم المعايير والأهداف ذات الصلة، وذلك بهدف بناء أرضية معرفية واضحة تسهم في فهم العلاقة بين المتغيرين. كما تم التطرق إلى أنواع المخاطر المالية التي قد تواجه المؤسسات الاقتصادية، وأهم أهداف إدارتها، لما لذلك من دور جوهري في تفسير كيفية تدخل التدقيق المالي كآلية رقابية في الحد من هذه المخاطر. وفي ختام الفصل، تم استعراض أهم الدراسات السابقة، المحلية والأجنبية، وتحليل أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين هذه الدراسة، قصد إبراز الإضافة العلمية التي تسعى الدراسة الحالية لتحقيقها نوضحها في:

- المبحث الأول: مفهوم لتدقيق المالي وإدارة المخاطر المالية
- المبحث الثاني: العلاقة بين التدقيق المالي والمخاطر المالية
- المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفهوم لتدقيق المالي وإدارة المخاطر المالية

المطلب الأول: مفهوم التدقيق المالي

الفرع الأول: تعريف التدقيق المالي

التعريف الأول:

لقد عرف التدقيق على انه أسلوب من أساليب الرقابة لفحص البيانات والمستندات وحسابات الأنشطة المالية الخاصة بالمشروع، وذلك للحكم على مدى سلامة التنفيذ وفقا للقواعد والتعليمات السابق تحديدها لتنفيذها، ثم رفع التقرير لمن يهمه الأمر.

التعريف الثاني:

التدقيق هو فحص منتظم من قبل شخص فني محايد للدفاتر والسجلات والمستندات والحصول على الأدلة والقرائن اللازمة لإبداء رأي فني محايد عن مدي عدالة القوائم المالية وكفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لديها.

التعريف الثالث:

التدقيق هو عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية ذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق .

التعريف الرابع:

التدقيق هي فحص للمعلومات من طرف شخص خارجي، شرط ألا يكون هو الذي حضرها أو استعملها، بهدف زيادة منفعة المعلومات للمستعمل .

ومما سبق يمكن استنتاج أن عملية التدقيق المالي هي عملية تتم في الواقع بناءا على معلومات تصف عمليات قامت بها المؤسسة التي يسجلها المحاسب ومن هنا يأتي رأي المتخصص عن مستوي النوعية والشرعية والمصداقية، التي تتميز بها المعلومات في عكسها الوضعية النتائج الحقيقية الواقعة في المؤسسة.

كما يجب الإشارة إلى أن عمل المدقق هدفه خلق قيمة مضافة للمعلومات المالية، وتتمثل هذه القيمة في زيادة فعالية المعلومات المعنية وقيمتها الاستعمالية وتأثيرها في تحديد نتائج الإجراءات والقرارات التي يعتمد فيها المستعملون على هذه المعلومات وهذه الفعالية للمعلومات تنتج عن الثقة التي يضعها هؤلاء في المدقق لاعتباره متخصصا ومؤهلا ونزيها ومدي إتقانه لعمله إذ لا مصلحة له في التأثير على حقيقة المعلومات المدروسة[1].

الفرع الثاني: معايير التدقيق المالي

لقد أصدر مجلس المحاسبين الأمريكيين (AICPA) في عام 1939 تسعة معايير للتدقيق أضاف عليها معيارا عاشرا في عام 1954 تحت اسم معايير التدقيق المقبولة عموما(GAAS) حيث تم تبويبها في ثلاث مجموعات تغطي مجموعة الأولى معايير الشخصية التي يجب أن تتوافر في الشخص حتى يتمكن من القيام بخدمات المراجعة طبقا لمستويات الجودة المطلوبة ، أما

المجموعة الثانية فارتبطت بالعمل الميداني التي يجب أن يلتزم به المدققين عند أدائهم لخدمات التدقيق ، أما المجموعة الثالثة فتغطي متطلبات إبداء الرأي وكتابة التقرير عن القوائم المالية الخاضعة للتدقيق ولذلك سوف نعرض فيما يلي هذه المعايير مقسمة إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

ولا : المعايير الشخصية

سميت هذه المعايير بالشخصية كونها مرتبطة مباشرة بالتكوين الذاتي لمدقق الحسابات والمتمثلة في:

1. **التأهل العلمي والعملي:**

[1] خير الناس جمال الدين، يوسفي إبراهيم، تقييم ممارسات التدقيق المالي بالمؤسسة ودوره في تحسين جودة القوائم المالية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز غرداية، مذكرة نيل شهادة الماستر، جامعة غرداية،2022،ص6.

ينص هذا المعيار على أن عملية التدقيق يجب أن تتم بواسطة شخص لديه المعرفة العلمية والخبرة العملية والكفاءة العملية والكفاءة المهنية التي تؤهله للعمل كمدقق.

يعني هذا المعيار أن المدقق يجب أن يتمتع بالمعرفة العلمية الكافية في مجالات المحاسبة والضرائب والتدقيق وغيرها من المجالات المرتبطة بالممارسة المهنية إضافة إلى ذلك يجب أن يستمر المدقق في التدريب والتعليم طوال ممارسته للمهنة ليظل ملما بالتطورات الحديثة في تلك المجالات ويظل مستعدا لاكتساب المعرفة في مجالات جديدة.

2. الاستقلال:

تتمثل أهمية هذا المعيار في كون درجة مصداقية رأي المدقق في تقريره النهائي مرتبطة بمدى حياد هذا الأخير واستقلاله عن المؤسسة محل التدقيق.

تتمثل الاستقلالية في نزاهة واستقامة ونضج المدقق وتمتعه بكامل حقوقه المدنية وعدم تعرضه لعقوبات سابقة من جهة كما عليه باعتبار الضامن لشرعية وصدق الحسابات وأن يكون مستقلا فعلا أي يتمتع بكامل الحرية اتجاه أعضاء المؤسسة موضوع الرقابة، وألا يشاركهم أعمالهم ولا يربطه بالشركة عقد عمل.

فيما يخص محافظ الحسابات، فقد أوصى المشرع الجزائري على مجموعة من النقاط التي تحفظ له استقلاليته، فلا يجوز أن يكون محافظ الحسابات شركة معينة أحد:

- الأقرباء والأصهار لغاية الدرجة الرابعة بمسئولي المؤسسة وأزواجهم.
- الأشخاص وأزواجهم ممن يتقاضون أجرة أو مرتبا أو تعويضات بحكم نشاط دائم غير نشاط محافظ الحسابات.
- الأشخاص القائمون بالإدارة وأعضاء مجلس الإدارة أو أزواجهم من مؤسسات أخرى تملك عشر (1\10) الشركة محل التدقيق.

كما يمنع محافظ الحسابات مما يلي:

- القيام بمراقبة حسابات شركات يمتلك فيها مساهمات بصفة مباشرة أو غير مباشرة.
- القيام بأعمال تسيير سواء بصفة مباشرة أو بالمساهمة أو الإنابة عن للمسيرين.

- قبول مهام المراقبة القبلية على أعمال التسيير ولو بصفة مؤقتة.
- قبول مهام التنظيم في محاسبة المؤسسة أو الهيئة للمراقبة أو الإشراف عليها.
- ممارسة وظيفة مستشار جبائي أو مهمة خبير قضائي لدى شركة أو هيئة يراقب حساباتها.
- شغل منصب مأجور في الشركة أو الهيئة التي يراقبها بعد أقل من 3 سنوات من انتهاء عهدته.
- زيادة على حالات التنافي والموانع المنصوص عليها خصوصا في المادة 715 مكرر 6 من القانون التجاري الجزائري، لا يمكن تعيين الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين تحصلوا على أجور وأتعاب أو امتيازات أخرى، لا سيما في شكل قروض أو تسبيقات أو ضمانات من الشركة أو الهيئة خلال 3 سنوات الأخيرة كمحافظي حسابات لدى نفس الشركة أو الهيئة.
- يمنع من القيام بأي مهمة في المؤسسات التي تكون له فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة.
- يمنع السعي بصفة مباشرة أو غير مباشرة لدى الزبون لطلب مهمة أو وظيفة تدخل ضمن اختصاصاته القانونية .
- يمنع من البحث عن الزبائن بتخفيض الأتعاب أو منح تعويضات أو امتيازات أخرى وكذا استعمال أي شكل من أشكال الإشهار لدى الجمهور.

3. العناية المهنية:

يوجب هذا المعيار على المدقق ضرورة التزام بالمعايير الفنية والأخلاقية لمهنة التدقيق، كما أنه مطالب بتحسين جودة خدماته وأن يعطي الاهتمام الكافي لجميع خطوات عملية التدقيق .فتوفر عنصري الكفاءة والاستقلال غير كافي وبالتالي يشترط توفر الجدية في العمل التي ترفع من مستوى جودة أدائه لمهني.

تتطلب العناية المهنية من المدقق أن يتفهم جيدا طبيعة العمل الذي يقوم به ولماذا يقوم به وإن لم يكن متأكدا من أي جزء من هذا العمل فإنه يقع على مسؤوليته البحث عن الاستشارة المناسبة كما تتطلب التخطيط والإشراف الكامل لأي نشاط أو مهمة مهنية يكون مسئولا عنها، وأن يقوم بإعداد أوراق عمل كاملة ودقيقة لأنه إذا تم إعداد أوراق العمل دون اهتمام وبشكل غير كامل فإن هذا يثير الشك في الأدلة التي قام المدقق بتجميعها وتقتضي العناية المهنية أن يجتهد المدقق في القيام بمسؤولياته تجاه العملاء وأصحاب الأعمال والمجتمع و يفرض هذا الاجتهاد على المدقق مسؤولية تقديم الخدمات المهنية بدون إبطاء وبدقة واهتمام وأن تكون الخدمة كاملة.

ثانيا : معايير العمل الميداني

هذه المجموعة تتضمن ثلاثة معايير أساسية:

1. التخطيط والإشراف الملائمين:

وهذا يفترض أن يكون التخطيط السديد العائد لمهمة مراجعة الحسابات أن يوفر تنظيما صحيحا في مكتب مراجع الحسابات بينه وبين موظفيه وذلك لضمان حسن سير العمل، ويجب أن تجري كل عملية مراجعة بإشراف صاحب مكتب المراجعة في حالة الملكية الفردية أو بإشراف أحد الشركاء أو أي شخص أخر أسندت إليه السلطة ولكن تبقى المسؤولية على عاتق صاحب مكتب التدقيق.

2. تقييم نظام الرقابة الداخلية:

وهنا يجب على مراجع الحسابات دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الموجودة بطريقة مناسبة لتقرير مدى الاعتماد عليه ولغرض تحديد المدى الملائم للاختبارات اللازمة والتي ستتقيد بها إجراءات المراجعة.

3. كفاية وصلاحية أدلة الإثبات:

يجب على مراجع الحسابات الحصول على قدر وافى من أدلة الإثبات أو قرائن المراجعة عن طريق الفحص المستندي والملاحظة والاستفسارات والمصادقات وغيرها كأساس سليم لإبداء الرأي في القوائم المالية تحت الفحص.

ثالثا : المعايير إعداد التقرير:

إن تقرير المراجعة يعتبر الخلاصة النهائية لعملية المراجعة فهو يحتوي على المعلومات المقدمة من طرف المدقق لمعظم مستخدمي القوائم المالية ولذلك فإنه يجب أن يحتوي على كافة المعلومات اللازمة بقدر الإمكان كما يجب أن يكون واضحا ومختصرا و لتحقيق ذلك فقد حدد مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي أربعة معايير تحكم إعداد تقرير التدقيق هي:

1. اتفاق القوائم المالية مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها:

وفقا لهذا المعيار يجب على المدقق أن يشير في تقريره بنتائج عملية التدقيق إلى أن القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ولا تتطلب إشارة المراجع هذه القيام بإعداد قائمة بالمبادئ والسياسات المحاسبة المستخدمة في إعداد القوائم المالية إلا في الحالات التي يكون فيها ذكر هذه المبادئ والسياسات أمرا لازما لتوضيح بعض الأرقام الواردة بالقوائم المالية مثل طرق تقييم الاستمارات والمحروقات وما شابه ذلك وبطبيعة الحال إذا لم تتوفر المراجع الحسابات المعلومات التي تمكنه من

إبداء رأيه هذا فيجب عليه أن يشير إلى ذلك صراحة ويبدي تحفظات معينة في تقريره.

والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما تعرف بأنها " تلك المفاهيم والسياسات والمعايير والأساليب الفنية والإجراءات العملية التي تلقى قبولا عاما لأغلب المحاسبين و المدققين.

كما عرفها أخر بأنها " إطار عام يحكم الطرق والإجراءات المتبعة في إثبات العمليات المالية وإعداد القوائم المالية وهي تعليمات وإرشادات توجيهية عامه تتصف بالشمول والملائمة كما أنها قابلة للاستخدام فعلى المدقق أن يحرص في جميع الأحوال على استخدام هذه المبادئ كمرشد أساسي للحكم على جودة القوائم المالية التي يبدي فيها رأيه ولا يلجأ إلى معاييره الشخصية في هذا المجال وهذه المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما تعتبر بمثابة معايير موحدة يستخدمها جميع المدققين لضمان مستوى عام

من الكفاءة في الممارسة المهنية.

ووفقا لهذا المعيار فإنه يمكن تصنيف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها المتعلقة بإعداد تقرير مدقق الحسابات إلى ثلاثة مجموعات هي:

الشكل رقم (01): المبادئ المحاسبية المتعارف عليها

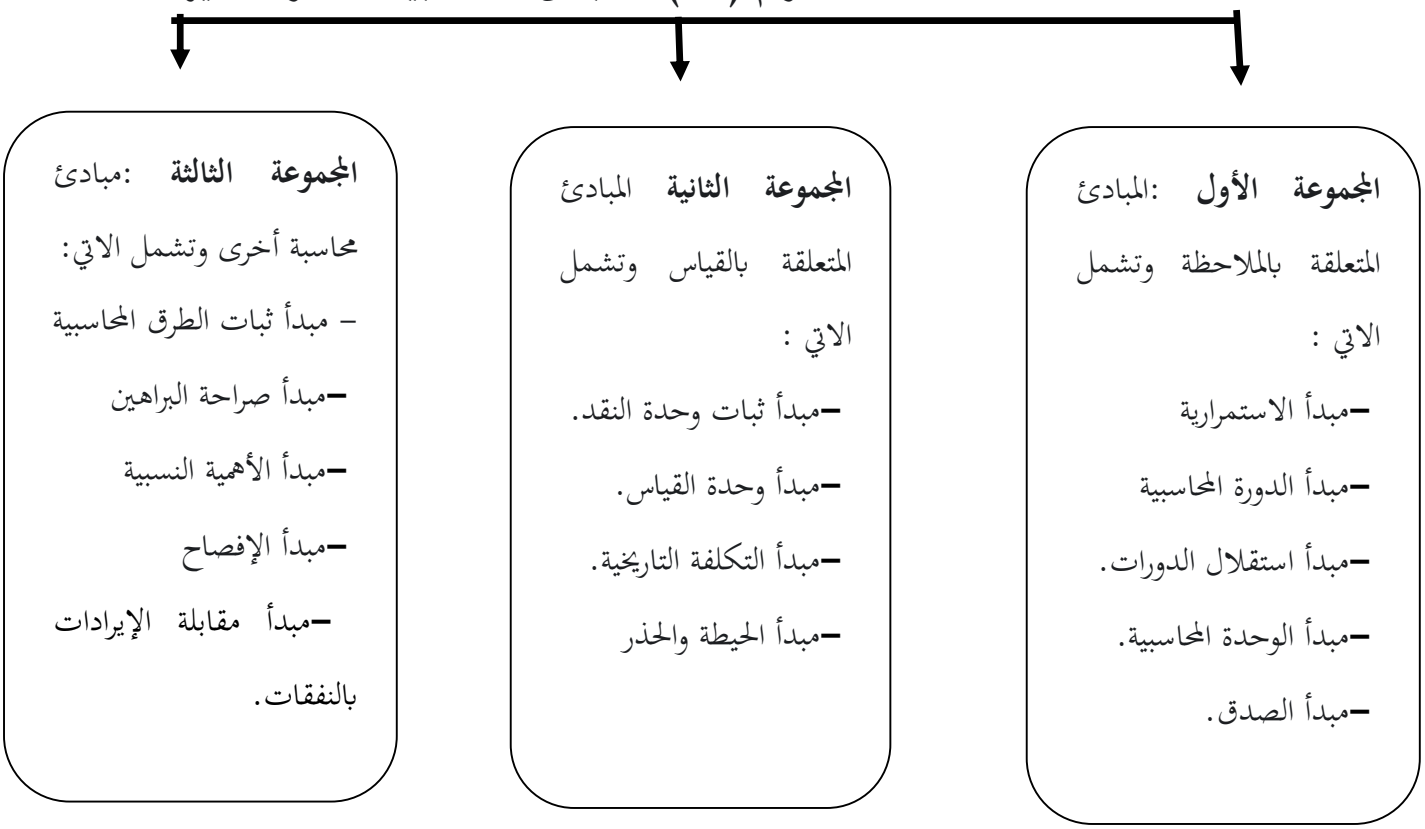

2. الثبات:

إن الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى ضروري للتأكيد على أن التغيرات في القوائم المالية من فترة لأخرى قد نشأت نتيجة أنشطة المشروع المختلفة ولم تنشأ من تغير المبادئ المحاسبية ويهدف معيار الثبات إلى :

التأكيد على أن المقدرة على المقارنة بين القوائم المالية للفترات المتتالية لا تتأثر بشكل جوهري بالتغيرات في تطبيق المبادئ أو الطرق المحاسبية.

لو حدث وتأثرت هذه المقدرة على المقارنة بشكل جوهري بمثل هذه التغيرات فإن هذا سيتطلب

-ملائم في تقرير المدقق.

وتتأثر قابلية القوائم المالية للمقارنة بما يلي:

-التغيرات المحاسبية.

-وجود خطأ في القوائم المالية السابقة.

-التغير في تبويب القوائم المالية.

-وجود عمليات أو أحداث تختلف اختلاف ا جوهري ا عن تلك التي تمت المحاسبة عنها في القوائم المالية التي سبق إصدارها.

3. كفاية الإفصاح الإعلامي:

يقصد بكفاية الإفصاح الإعلامي بأن التفسير المتوفر في البيانات المالية يكون بشكل كافي وأنه القادر على عكس قراءة واضحة وصحيحة ودقيقة لمحتويات البيانات المالية من كافة

الأطراف التي لها مصلحة من هده البيانات وتلك التي ستتعامل مع هذه البيانات خلال السنوات القادمة .

فالقوائم المالية تقدم معلومات إلى مستخدميها تساعدهم في اتخاذ قرارات اقتصادية ولذا يتعين أن تكون هذه المعلومات كاملة ومناسبة للقرار وواضحة يسهل فهمها فإذا تبين للمدقق أن هذه القوائم لا تفصح عن المعلومات الضرورية فيجب عليه أن يذكر ذلك في تقريره وأن يقيد رأيه ومفهوم كفاية الإفصاح لا يشتمل فقط على نوع المعلومات التي تقدم وإنما يشتمل أيضا على كيفية تقديمها ويمكن تقييم مدى كفاية الإفصاح في القوائم المالية من خلال ثلاثة مقاييس كما حددتها الفقرة رقم 14من معيار المراجعة الدولي رقم 23وهي:

الإفصاح عن الظروف الأساسية التي تثير الشك في قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط في المستقبل القريب أن يكون الإفصاح صريحا في التنبيه إلى احتمال عدم قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط وبالتالي عدم قدرتها على تحقيق قيم أصولها والوفاء بالتزاماتها من خلال أعمالها العادية الإشارة إلى أن القوائم المالية لا تتضمن أية تسويات قد تكون ضرورية في حالة ما إذا كانت المؤسسة غير قادرة على الاستمرار في النشاط والتي تتعلق بقيم وتبويب كل من الأصول والالتزامات .

4. إبداء الرأي في القوائم المالية:

نص هذا المعيار والذي يعد الرابع من معايير إعداد التقرير على ما يلي:

يجب أن يحتوي التقرير على تعبر المراجع عن رأيه الإجمالي في القوائم المالية، أو على رأيه عن بعض عناصر التي أثرت على عدم إبداء الرأي وعندما لا يمكن التعبير عن الرأي الإجمالي في القوائم المالية يجب أن يذكر بالتقرير الأسباب وراء ذلك وعندما يقترن اسم المدقق بالقوائم المالية المرفقة بالتقرير يجب أن يحدد في التقرير على نحو قاطع إشارة إلى طبيعة عمل المدقق إلى درجة

مسؤوليته ." فالمدقق يصدر في العادة تقريرا خالي ا من التحفظات بشأن عدالة القوائم المالية وفي بعض الأحيان قد يصدر تقريرا سالبا يذكر فيه أن القوائم المالية لا تظهر بعدالة كلا من المركز المالي ونتائج الأعمال وفي أحيان أخرى قد يتحفظ المدقق في تقريره فإذا كانت هذه التحفظات من الجسامة نتيجة لوضع قيود على نطاق عملية التدقيق أو نتيجة لأحداث غير مؤكدة فإن المدقق قد يمتنع عن إبداء رأيه[1].

الفرع الثالث: أهداف التدقيق المالي

1-التأكد من صحة البيانات والقوائم المالية ومدى الاعتماد عليها.

2-إبداء رأي فني استنادا إلى أدلة وبراهين عن عدالة القوائم المالية.

3-اكتشاف حالات الغش والأخطاء في الدفاتر والسجلات المحاسبية.

4-التأكد من وجود رقابة داخلية جيدة للتقليل من فرص ارتكاب الأخطاء.

5-مساعدة الإدارة على وضع السياسات الملائمة، واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.

6-مساعدة الدوائر المالية للمؤسسات في تحديد الوعاء الضريبي ومن تم مبلغ الضريبة الواجب دفعه.

7-المشاركة في تخطيط الاقتصاد الوطني بمساعدة الجهات الحكومية.

ومؤخرا أصبحت التدقيق يهدف إلى ما يلي:

1-مراقبة الخطط والسياسات ومتابعة درجة التنفيذ وأسباب الانحرافات.

2-تقييم الأداء ونتائج الأعمال المحققة من قبل المؤسسات.

3-تحقيق أقصى كفاية اقتصادية وإنتاجية.

4-اكتشاف الأخطاء الجوهرية في الدفاتر والسجلات المحاسبية إن وجدت.

[1] خير الناس جمال الدين، يوسفي إبراهيم، مرجع سبق ذكره ،ص من12-17.

5-المصادقة على الوثائق المالية والتقارير المودعة من طرف الإدارة لإعطائها مصداقية أكثر حتى تساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات[1].

المطلب الثاني: مفهوم إدارة المخاطر المالية

الفرع الأول: تعريف إدارة المخاطر المالية

1- تعريف المخطر المالي:

يعرف قاموس Castineau لإدارة المخاطر المالية الخطر المالي على انه" الخسارة التي يمكن التعرض لها نتيجة للتغيرات غير المؤكدة."

ويرى Petty,J,et,al أن الخطر المالي هو مقياس نسبي لمدى التقلب في العائد الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا.

ويرى Peters,D 1997 أن الخطر المالي يعني أن هناك فرصة لحدوث خسارة مالية وأن مصطلح الخطر يستخدم للإشارة إلى التغير الذي يمكن أن يحدث في العوائد المصاحبة لأصل معين .

ويرى WATSHAM,T,J أن مفهوم الخطر يشير إلى عدم التأكد المحسوب بشكل كمي، وأن المال

يرتبط بالتغير غير المرغوب في قيمة المتغير المالي.

[1] خير الناس جمال الدين، يوسفي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص10-11.

وعلى ضوء مدخل خلق القيمة يمكن تعريف الخطر المالي بالمؤسسة على أنه" الفقد الجزئي او الكمي المحتمل في قيمة ثروة المساهمين للمؤسسة."

2- تعريف إدارة المخاطر المالية:

يرىWILLIAMS SMITH AND YOUNG بأن إدارة المخاطر المالية تتضمن القيام والآثار المترتبة عليها بالأنشطة الخاصة بتحديد المخاطر التي تتعرض لها المنشأة وقياسها والتعامل مع مسبباتها وان الغرض الرئيسي لإدارة المخاطر المالية يتمثل في تمكين المنشأة من التطور وتحقيق شكل بشكل أكثر فعالية وكفاءة.

ويرى,CUMMINS,J أن مفهوم إدارة المخاطر المالية يشير إلى تلك القرارات التي تستهدف تغيير

شكل العلاقة الخاصة بالعائد والخطر المرتبطين بالتدفقات النقدية المستقبلية.

ويشيرPenny : إدارة المخاطر المالية أصبحت تمثل مجالا متخصصا يتضمن المقاييس والإجراءات التي تربط بين كل من العائد والخطر المرتبط به ويؤكد أن الخطر في حد ذاته لا يمكن تخفيضه بالعمليات الحسابية وأن المعلومات وبغض النظر تمثل عناصر جوهرية ذات أهمية بالغة في عملية إدارة المخاطر المالية.

ويؤكدStewart أن المخاطر المالية لا تعني التخلص لأن التخلص من الخطر يعني التخلص العائد المتوقع اما إدارة المخاطر فتعني استخدام الأدوات المناسبة لتدني الخسائر المحتملة وهي تستهدف لتعظيم القيمة السوقية فإن العوائد المتوقعة في ضوء درجة المخاطر التي يمكن تحملها أو المصاحبة لهذه العوائد المتوقعة.

وبمراجعة المفاهيم والتعريفات السابقة، نستخلص أن مصطلح المخاطر المالية:

-يتضمن كل النشطة التي تحاول تغيير شكل العلاقة بين العائد المتوقع ودرجة المخاطر المرتبطة بتحقيق هذا العائد المتوقع بهدف تعظيم قيمة الأصل الذي يتولد عنه ذلك العائد.

-كما أن" مصطلح إدارة المخاطر المالية "يعني بالتعرف على أخطار المضاربة المالية وتحليلها ومعالجتها وتتضمن هذه الأخطار :

خطر سعر السلعة، خطر معدل الفائدة، سعر تبادل السلعة .

الفرع الثاني: مراحل إدارة المخاطر المالية

1-الوقوف على طبيعة المخاطر:

تمثل القوائم المالية وملحقاتها مصدرا خصبا للمعلومات عن طبيعة المخاطر فخطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين عن إبراز المتغيرات وهو مصدر ثري لتلك المعلومات هناك كذلك قائمة الدخل التي تعطي معلومات عن تطور وكذا المكونات الربحية وتتسم القوائم المالية ربع السنوية بالفاعلية إذ تساهم في بالكشف المبكر فالتغيير في حجم المبيعات ومعدل دوران المخزون الذي تمثل المبيعات أحد مكوناته يزودان الإدارة بمؤشرات عن سوق منتجاتها فالاتجاه العكسي لتلك المؤشرات قد يحمل في طياته وجود تغير أو منافسة سعرية أو يكشف عن انخفاض في جودة المنتج كما يكشف مجمل الربح واتجاه حركة المصروفات عندما يكون تغير في الأسعار كما يمكن الكشف عن مدى احتمال التعرض لمخاطر سعر الصرف و ذلك بتحليل المبيعات والمشتريات إلى محلية أو تصديرية أو استيرادية ومعرفة العمولات وحصة كل عملة.

كما يمكن الكشف عن مدى التعرض لمخاطر سعر الفائدة وذلك من واقع قائمة الدخل ويكون ذلك

بحساب معدل تغطية الفوائد من ربح العمليات فلأرباح هي نتيجة لقيود دفترية ومن ثمة ينبغي الوقوف على مدى كون تلك الأرباح محملة بتدفقات نقدية وذلك طالما أن الفوائد تدفع من التدفقات النقدية وليس الدفترية.

كما تكسف قائمة الدخل بمدى جودة الأرباح المتولدة إذ يزودنا بمؤشرات الأداة منذ بداية السنة حتى نهايتها.

ومن المؤكد أن لوقوف على طبيعة المخاطر وحجمها له فوائده فهو ينير الطريق أمامنا ليكشف عما إذا كانت تلك المخاطر في حم يتطلب التغطية ضده أم أن المخاطر من حجم تفوق فيه تكلفة تغطية العائد المتوقع منها .

1. قياس حجم المخاطر:

إن قياس حجم المخاطر هو المرشد إلى ما يجب عمله وبمراجعة كتابات الإدارة المالية بصفة عامة يمكن تحديد العديد من المقاييس الإحصائية أو المالية للتغيير الكمي عن المستوى النسبي للخطر ويمكن تصنيف تلك الأدوات من مجموعتين هما :

مجموعة المقاييس التي تعتمد على الأدوات الإحصائية ومجموعة المقاييس التي تعتمد على أدوات

التحليل المالي .

2. تقييم المخاطر:

بعد أن يتم التعرف على المخاطرة يجب أن يقوم مدير المخاطر بتقييمها ويتضمن ذلك قياس الحجم المحتمل للخسارة واحتمال تلك الخسارة ثم ترتيب أولويات العمل وسوف تتطلب مخاطر معينة بسبب شدة وطأة الخسائر الاهتمام بها بدل مخاطر أخرى وفي معظم الأحوال سوف يكون هناك عدد من المخاطر التي تتطلب قدر متساوي من الاهتمام لذلك يكون من الأنسب ترتيب المخاطر في صورة تصنيف عام مثل حرجة، هامة، غير هامة، وتركيز مجموعة من المعايير الممكن استخدامها في وضع ترتيب أولوية على الأثر المالي المحتملة للخسائر على سبيل المثال:

-**المخاطر الحرجة** : كل ظروف المتعرض للخسارة التي تكون فيها الخسائر المحتملة ذات حجم سوف

ينتج عنه الإفلاس.

-**المخاطر الهامة** : ظروف التعرض للمخاطر التي لن يترتب على الخسائر المحتملة فيها الإفلاس ولكنها

سوف تستلزم من المؤسسة الافتراض لمواصلة العمليات.

-**المخاطر غير الهامة** : ظروف التعرض للمخاطرة التي يمكن تعويض الخسائر المحتملة فيها اعتمادا على الأصول الحالية للمؤسسة دون الوقوع في أزمة مالية.

حيث أن المخاطر العريضة تكون غالبا مكونة من عدد من المخاطر المختلفة مثل مخاطر السعر، مخاطر السيولة ، فيعتبر كل هذا على أساس تأثيرها المحتمل على العمال، فمثلا : من المهم القدرة على فصل سوق الائتمان والسيولة.

المطلب الثالث: أنواع المخاطر المالية

تواجه الوحدة الاقتصادية أثناء ممارسة نشاطها ونتيجة تفاعلها مع محيطها الداخلي والخارجي جملة من المخاطر التي قد تكون عائق أمامها في تحقيق استمرارها، ولتوضيح هاته المخاطر أكثر نقوم بعرضها في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): أنواع المخاطر داخل المؤسسة

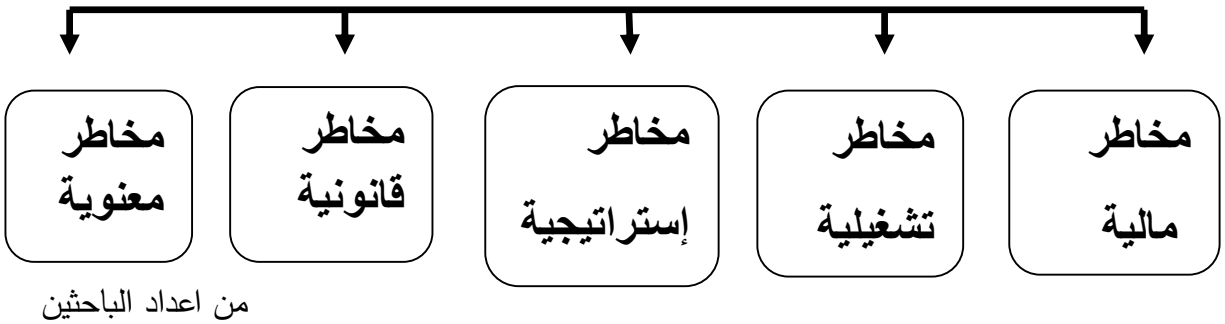

من اعداد الباحثين

وفي هاته الدراسة سيتم التركيز على المخاطر المالية نظرا لارتباطها بمجال التخصص، ومن خلالها سيتم التعرف على ماهية المخاطر المالية وكيفية قياسها وكل ما يترتب عليها.

المخاطر المالية: هي احتمالية تحمل المؤسسة لخسائر مباشرة أو غير مباشرة نتيجة لفشلها في تحقيق عائد مناسب على أنشطتها الاستثمارية أو الاستغلالية، حيث تعد من أهم المخاطر التي تواجه المؤسسة نظرا لارتباط باقي المخاطر بها، فالمخاطر المالية التي قد تواجهها المؤسسة عديدة ومتنوعة والتي تؤثر بشكل مباشر على وضعيتها المالية.

ومن بين هاته المخاطر نذكر ما يلي:

1. **مخاطر انخفاض السيولة:**

تتحدد من خلال مدى دقة الإدارة في تقدير الاحتياجات من السيولة بحيث لا تضطر المؤسسة إلى البيع السريع للأوراق المالية بما يترتب على ذلك من مخاطر وخسائر ويتمثل خطر السيولة بعدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزامه عند استحقاقها دون أن تلحق به خسائر كبيرة وذلك بسبب نقص السيولة النقدية لديه .

وهكذا فإن إدارة مخاطر السيولة عملية معقدة إذ أن لدى المصرف مصدران للسيولة هما الموجودات والمطلوبات وتنخفض تلك المخاطر في حال كان المصرف يمتلك استثمارات قابلة للبيع لمواجهة الطلب على السيولة غير أن امتلاك هذه الاستثمارات السائلة يؤدي إلى تخفيض المردود أما المصدر الثاني للسيولة فهو الاقتراض من الغير وهكذا ما تفعله المصارف كبيرة عندما تواجه الطلب المتزايد على السيولة وبالتالي فهي توظف نسبا أعلى من موجوداتها في القروض ذات ربحية أعلى.

وتتحدد مخاطر السيولة من خلال مدى دقة الإدارة في تقدير احتياجات المصرف من السيولة بحيث لا يضطر إلى البيع السريع للأوراق المالية، مما يترتب على ذلك من مخاطر وخسائر وتقاس مخاطر السيولة عن طريق نسبة الاستثمارات المالية قصيرة الجل إلى مجموع الودائع .

2. **مخاطر احتياج رأس المال العامل(BFR) :**

يقصد بها احتمال تعرض المؤسسة لصعوبات في تغطية احتياجاتها التشغيلية اليومية بسبب عدم كفاية رأس المال العامل (الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة).

تظهر هذه المخاطر عند ضعف السيولة قصيرة الأجل أو ارتفاع الالتزامات الجارية مقارنة بالموجودات القابلة للتحويل السريع إلى نقد.

وتُعد من بين أبرز المؤشرات على وجود خلل في التوازن المالي الداخلي للمؤسسة، مما قد يؤدي إلى توقف جزئي أو كلي للأنشطة التشغيلية.

3. **مخاطر الربحية:**

تمثل هذه المخاطر احتمال عدم تحقيق المؤسسة للعوائد أو الأرباح المتوقعة من نشاطها، سواء بسبب انخفاض الإيرادات أو ارتفاع التكاليف أو سوء الهيكلة الإنتاجية.

تعكس قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج إيجابية من استغلال مواردها، وكل تراجع في مؤشرات الربحية مثل هامش الربح الصافي أو العائد على الأصول يُعد إشارة على خطر قد يؤثر في استمرارية المؤسسة على المدى المتوسط والطويل.

المطلب الرابع: أهداف إدارة المخاطر المالية

تتمثل أهداف إدارة المخاطر المالية فيما يلي :

تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها

1. **حماية المؤسسة من الفشل المالي**

تهدف إدارة المخاطر المالية إلى حماية المؤسسة من التعثر المالي، من خلال تحديد وتقييم المخاطر المحتملة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهتها.

2. **تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة**

تساعد إدارة المخاطر المالية المؤسسة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وذلك من خلال توفير بيئة آمنة وفعالة لأنشطة المؤسسة.

3. **تحسين الأداء التشغيلي للمؤسسة**

تساعد إدارة المخاطر المالية المؤسسة على تحسين الأداء التشغيلي، وذلك من خلال تقليل التكاليف وزيادة الكفاءة.

4. **زيادة الثقة لدى المستثمرين والعملاء**

تساعد إدارة المخاطر المالية المؤسسة على زيادة الثقة لدى المستثمرين والعملاء، وذلك من خلال إظهار التزام المؤسسة بإدارة المخاطر بشكل فعال[1].

المبحث الثاني: العلاقة بين التدقيق المالي والمخاطر المالية

المطلب الأول: دور التدقيق المالي في الكشف عن المخاطر المالية

يُعد التدقيق المالي من أبرز الأدوات الرقابية التي تساهم في الكشف عن المخاطر المالية التي قد تواجه المؤسسة، إذ يتيح التدقيق تحليلًا دقيقًا وشاملًا للبيانات المالية والسجلات المحاسبية، الأمر الذي يساعد في إبراز أي خلل أو قصور قد يؤدي إلى وقوع مخاطر تؤثر على الوضع المالي للمؤسسة.

من خلال عملية التدقيق، يتمكن المدقق من تحديد مناطق الضعف في النظام المالي والمحاسبي، مثل الأخطاء المحاسبية، التلاعب في الحسابات، أو الممارسات التي قد تنطوي

[1] لصديقي رانية، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية دراسة حالة مؤسسة مطاحن الواحات تقرت، مذكرة نيل شهادة ماستر، جامعة ورقلة، 2022، ص من9-16 ص 19.

على احتيال مالي. كما يمكن للمدقق أن يلاحظ وجود ممارسات غير سليمة في منح الائتمان، أو الاعتماد المفرط على مصادر تمويل ذات تكلفة مرتفعة، وهي عوامل قد تؤدي إلى ظهور مخاطر ائتمانية أو مخاطر سيولة.

علاوة على ذلك، يساهم التدقيق في تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية، حيث يُعد هذا النظام الخط الأول للدفاع ضد مختلف أنواع المخاطر. وعند وجود ثغرات في هذا النظام، فإن المؤسسة تكون عرضة لمخاطر تشغيلية ومالية جسيمة. وهنا تبرز أهمية التدقيق في الكشف المبكر عن مثل هذه الثغرات، مما يسمح للإدارة باتخاذ التدابير المناسبة لمعالجتها قبل تفاقم آثارها. وبالتالي، فإن وظيفة التدقيق المالي لا تقتصر على مجرد التحقق من صحة الأرقام المحاسبية، بل تتعداها لتكون أداة استراتيجية في الكشف عن مصادر الخطر وتعزيز استقرار المؤسسة المالي.

المطلب الثاني: تأثير جودة التدقيق المالي على فاعلية إدارة المخاطر

تُعد جودة التدقيق المالي عنصرًا أساسيًا في نجاح نظام إدارة المخاطر داخل المؤسسة. فكلما كانت عملية التدقيق أكثر دقة واحترافية وموضوعية، زادت قدرة الإدارة على اتخاذ قرارات مالية مبنية على معطيات واقعية وموثوقة. وتتحقق جودة التدقيق من خلال توفر عدة عناصر، أهمها كفاءة المدققين، استقلاليتهم، التزامهم بالمعايير المهنية، وفعالية منهجية التدقيق المتبعة. إن التدقيق عالي الجودة يمكّن المؤسسة من الحصول على تقييم دقيق لمستوى تعرضها للمخاطر، كما يساهم في تقديم توصيات مدروسة تساعد على تحسين آليات الرقابة وتطوير

سياسات التخفيف من المخاطر. فعلى سبيل [1]المثال، قد يكشف التدقيق عن ضعف في توزيع الأصول المالية أو الاعتماد الكبير على عملاء معينين، ما يعرّض [2]المؤسسة لمخاطر تركّز غير محسوب. ومن خلال هذه المعلومات، تستطيع إدارة المخاطر التدخل وتصحيح الوضع بما يتناسب مع أهداف المؤسسة.

كما أن جودة التدقيق تعزز الثقة في المعلومات المالية، سواء لدى الإدارة العليا أو لدى الأطراف الخارجية مثل المستثمرين والمقرضين، مما يسهل اتخاذ قرارات رشيدة مبنية على تقدير حقيقي للمخاطر المحيطة.

وتجدر الإشارة إلى أن وجود مدققين مستقلين ومحايدين يمثل عنصرًا بالغ الأهمية في ضمان النزاهة والشفافية، مما ينعكس مباشرة على جودة إدارة المخاطر وتفادي القرارات الخاطئة المبنية على بيانات مضللة أو غير دقيقة.

المطلب الثالث: التكامل بين وظيفة التدقيق المالي ووظيفة إدارة المخاطر في تعزيز الحوكمة

يُعتبر التكامل بين وظيفة التدقيق المالي ووظيفة إدارة المخاطر المالية من الركائز الأساسية في تحقيق حوكمة مؤسسية فعّالة، حيث تسعى المؤسستان (التدقيق والمخاطر) إلى تحقيق الأهداف ذاتها من حيث ضمان الالتزام، الشفافية، والفعالية التشغيلية.

---

1. وهيب الرواي خالد، ادارة المخاطر المالية، طبعة الاولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
2. ابراهيم رياح ابراهيم المدهون، "دور المدقق الداخلي في ادارة المخاطر،" مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص محاسبة والتمويل، جامعة الاسلامية، غزة، 2011.
3. **2**بوزيدي، سمير .**دور التدقيق الداخلي في تحسين الحوكمة داخل المؤسسات الاقتصادية** .مذكرة ماستر، جامعة البليدة 2، كلية العلوم الاقتصادية، 2020.

إن العلاقة التكاملية بين الوظيفتين تقوم على تبادل المعلومات والمعرفة، فالتدقيق المالي يمد إدارة المخاطر بمخرجاته من خلال تقاريره وملاحظاته حول نقاط الضعف والانحرافات، بينما تعتمد إدارة المخاطر على هذه البيانات لتقييم احتمالية حدوث المخاطر ومدى تأثيرها المحتمل، ومن ثم اقتراح آليات للتعامل معها. وفي المقابل، فإن إدارة المخاطر يمكن أن توجّه المدققين إلى مجالات أكثر عرضة للمخاطر، مما يساعد في تركيز جهود التدقيق وتحقيق كفاءة أعلى. ويُعد هذا التعاون جوهريًا في إطار تطبيق أنظمة الحوكمة الحديثة، مثل الإطار المتكامل لإدارة المخاطر المؤسسية ((COSO، الذي يوصي بتعزيز التنسيق بين المدققين وإدارة المخاطر كوسيلة لضمان استجابة فعالة وشاملة للمخاطر.[1]

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات العربية وغير العربية

الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية

1. دراسة الصديقي رانية تحت عنوان: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية دراسة حالة في مطاحن الواحات بولاية تقرت، مذكرة ماستر تخصص محاسبة وتدقيق، بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2022.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية وتبيان مكانة وفعالية نظام التدقيق الداخلي في المؤسسة وتحديد أهميته.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن عملية إدارة المخاطر المالية تتم من خلال تقرير نهائي يوجه إلى الإدارة العليا بالمؤسسة، كما توصلت الدراسة إلى أن إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الصناعية تتوقف على قدرت المدقق الداخلي العلمية وخبرته

الفرع الثاني: الدراسات غير العربية

الميدانية لاتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب ومن أجل ذلك يتطلب إجراء دورات تدريبية لتطوير المعارف لاسيما الاتجاهات الحديثة في مجال التدقيق وإدارة المخاطر المالية. وقد استخدم لبناء هذه الدراسة المنهج الوصفي من خلال الاستعانة بالمصادر ذات العلاقة بالتدقيق الداخلي لإدارة المخاطر المالية في الجانب النظري كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي في دراسة الحالة بالاعتماد على الاستبيان وبرنامجspss.

2. دراسة أمال بولعظام، منال أطريش تحت عنوان: دور التدقيق المحاسبي في إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة في مؤسسة سونلغاز لتوزيع الكهرباء والغاز بولاية جيجل، تخصص محاسبة وجباية معمقة، بجامعة محمد الصديق بن يحي ب جيجل سنة2020.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التدقيق المحاسبي الداخلي وتحليله تحليلا دقيقا ثم معرفة دوره في إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: التزام المدقق الداخلي بالإجراءات والمعايير الدولية لتدقيق الداخلي، وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين التزام المدقق الداخلي بالإجراءات والمعايير الدولية للتدقيق الداخلي.

وقد استخدم لبناء هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة النظرية ومنهج دراسة حالة في الدراسة التطبيقية وتم الاعتماد على الاستبيان وبرنامجspss.

1. **دراسة م.م. كرار عبد الاله عزيز تحت عنوان: دور التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في ظل التحديات المعاصرة دراسة تطبيقية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار بدولة العراق، قسم المحاسبة، بجامعة الكوفة كلية الإدارة والاقتصاد قسم المحاسبة.**

تهدف هذه الدراسة إلى تعزيز مكانة وأهمية التدقيق الداخلي والتزام الوحدات بشكل عام والمصارف بشكل خاص بضرورة دعم مهام التدقيق الداخلي.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: يتأثر منهج التدقيق الداخلي بأداء الشركات وعلاقتها بالسوق المالي بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، كما تأثر المخاطر ومصدرها وأنواعها على قيمة المصرف في السوق، ضرورة التركيز على المخاطر المالية وكيفية السيطرة عليها من خلال منهج متكامل للتدقيق الداخلي يأخذ بالنظر الاعتبار العوامل الداخلية والخارجية للمصرف.

وقد استخدم لبناء هذه الدراسة الوصفي وجمع البيانات والمعلومات من الكتب ونشرات المصرف وتحليلها ومناقشة النتائج.

2. دراسة خولة حلال وإيناس كحلول نفتى بعنوان: "أثر المسائل الرئيسية في التدقيق على جودة المعلومات المالية: حالة تونس"، نُشرت في المجلة الدولية للمحاسبة والمالية وإدارة المخاطر، 2022 .

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الإفصاح عن المسائل الرئيسية في التدقيق (Key Audit Maters – KAM)على جودة المعلومات المالية في الشركات التونسية .اعتمدت الدراسة على بيانات 52 شركة تونسية خلال الفترة من 2017 إلى 2020، واستخدمت نماذج الانحدار العام المقدر (GLS) والانحدار المعمم المقدر (GMM) لتحليل البيانات .أظهرت النتائج أن الإفصاح عن المسائل الرئيسية في التدقيق يسهم في تحسين جودة المعلومات المالية وتقليل التباين المعلوماتي، مما يعزز من دور المدقق الخارجي كأداة رقابية فعالة للحد من السلوكيات الانتهازية للإدارة.

المطلب الثاني: مقارنة بين الدراسة الحالية والسابقة

الفرع الأول: أوجه التشابه

1.الدراسات المحلية:

- **دراسة رانية الصديقي:**

- تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة في التركيز على العلاقة بين التدقيق (وإن كان داخليًا) وإدارة المخاطر المالية، إذ تناولت كلتا الدراستين دور التدقيق كوسيلة لتقليل المخاطر وتقديم تقارير للإدارة العليا.
- كما أن كليهما استخدم المنهج الوصفي التحليلي، مع الاعتماد على أدوات تطبيقية مثل الاستبيان وتحليل النتائج ميدانيًا.

- **دراسة أمال بولعظام ومنال أطريش:**

- التشابه يتمثل في السعي إلى معرفة أثر التدقيق في إدارة المخاطر، رغم اختلاف نوع التدقيق (محاسبي في دراستهما، ومالي في دراستنا).
- كذلك استخدمت الدراستان المنهج الوصفي التحليلي، والاعتماد على أدوات تحليل إحصائي) مثل (SPSS في الجانب التطبيقي

.2الدراسات الأجنبية:

- **دراسة كرار عبد الإله عزيز:**

- تتشابه مع دراستنا في هدفها الرئيسي المتمثل في بيان أثر التدقيق على إدارة المخاطر، وفي اعتمادها على تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة.
- كما أن كلتا الدراستين اعتمدتا على تحليل البيانات ومناقشة النتائج بناءً على معطيات ميدانية وتطبيقية.

- **دراسة خولة حلال وإيناس كحلول نفتى :**

تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا الحالية في التركيز على دور التدقيق المالي في تحسين جودة المعلومات المالية وإدارة المخاطر .كما أن كلا الدراستين استخدمتا منهجيات تحليلية كمية لتحليل البيانات واستخلاص النتائج.

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف

.1الدراسات المحلية:

- **دراسة رانية الصديقي:**
  - تختلف دراستنا عنها في نوع التدقيق محل الدراسة؛ إذ ركزت الصديقي على التدقيق الداخلي، بينما تناولت دراستنا التدقيق المالي بأبعاده الأوسع.
  - كما أن الدراسة الحالية استخدمت تحليل مؤشرات مالية حقيقية على مستوى السيولة والربحية، في حين اعتمدت دراسة الصديقي على الاستبيان كمصدر أساسي للبيانات.
- **دراسة أمال بولعظام ومنال أطريش:**
  - الاختلاف في طبيعة المؤسسة: دراستهما تناولت مؤسسة خدمية (سونلغاز)، بينما تناولت دراستنا مؤسسة عقارية عمومية.(OPGI)
  - كما أن دراستهما اقتصرت على التدقيق المحاسبي فقط، في حين تناولت دراستنا التدقيق المالي بجوانبه الإجرائية والتحليلية، مع تحليل فعلي لمؤشرات المخاطر المالية.

.2الدراسات الأجنبية:

- **دراسة كرار عبد الإله عزيز:**
  - تختلف عن دراستنا من حيث البيئة الاقتصادية والتنظيمية؛ إذ أُجريت في قطاع مصرفي خاص في العراق، بينما نُفذت دراستنا في مؤسسة جزائرية عمومية.
  - كما أن دراسته ركزت على التدقيق الداخلي والمخاطر العامة التي تواجه المصارف، في حين ركزت دراستنا على المخاطر المالية تحديدًا مثل السيولة والربحية، وقياسها باستخدام مؤشرات مالية دقيقة.

- **دراسة خولة حلال وإيناس كحلول نفتى :**

تختلف هذه الدراسة عن دراستنا من حيث التركيز على المسائل الرئيسية في التدقيق كأداة لتحسين جودة المعلومات المالية، بينما ركزت دراستنا على تحليل نسب المخاطر المالية مثل السيولة والربحية واحتياج رأس المال العامل .كما أن الدراسة التونسية اعتمدت على بيانات من شركات مدرجة في البورصة، في حين أن دراستنا تناولت مؤسسة عمومية جزائرية.

الفرع الثالث: القيمة المضافة للدراسة الحالية

تضيف هذه الدراسة قيمة علمية وتطبيقية من خلال سعيها إلى تحليل العلاقة بين التدقيق المالي وإدارة المخاطر المالية بشكل ميداني، عبر استخدام مؤشرات مالية حقيقية وتحليلها ضمن إطار زمني محدد في مؤسسة عمومية جزائرية. كما تهدف إلى إبراز الدور المحتمل الذي يمكن أن يلعبه التدقيق المالي في التنبؤ بالمخاطر والحد منها، من خلال معالجة بيانات فعلية وتوظيف مستندات وتقارير ميدانية لدعم الجانب التطبيقي، وهو ما قد يمنحها خصوصية مقارنة بالدراسات التي سبقتها والتي اعتمد أغلبها على مناهج نظرية أو أدوات تقليدية مثل الاستبيان فقط.

خلاصة الفصل:

إنَ عملية إدارة المخاطر وتقييمها والتعامل معها تعتبر أمرا مهما جدا لنجاح واستمرارية المؤسسة وتعتبر إدارة المخاطر عنصرا حيويا وهاما بحيث تقوم على حالة عدم التأكد بخصوص الأحداث أو النتائج التي يمكن أن تحدث تأثيرا جوهريا على تحقيق أهداف واستراتيجيات المؤسسة.

وتلجأ المؤسسات عادة لوسائل متنوعة لتقليل التعامل مع هذه المخاطر التي تواجهها مثل نظم الرقابة الداخلية، ويكمل دور التدقيق المالي في ثلاث مناطق رئيسية وهي مساعدة المدراء في التقييم للمخاطر ومساعدتهم في كيفية الاستجابة والتعامل مع هذه المخاطر.

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية لأثر التدقيق المالي على إدارة المخاطر المالية في ديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI وحدة ورقلة

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل الأول إلى الجانب النظري من الدراسة، والذي شمل التعريف بالمفاهيم الأساسية للتدقيق المالي وإدارة المخاطر المالية، وكذا استعراض العلاقة بينهما، ارتأينا في هذا الفصل الانتقال إلى الجانب التطبيقي قصد اختبار مدى صحة الفرضيات المطروحة في الدراسة. ويهدف هذا الجزء إلى إبراز الكيفية التي يساهم بها التدقيق المالي في الحد من المخاطر المالية داخل المؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال إسقاط الإطار النظري على مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري بورقلة (OPGI.)

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين مترابطين: خُصص المبحث الأول لتوضيح المنهجية المعتمدة في الدراسة التطبيقية، بما في ذلك تقديم المؤسسة محل الدراسة والتعريف بخصوصياتها التنظيمية والمالية، إضافة إلى عرض الأدوات والأساليب التي تم الاعتماد عليها في جمع البيانات وتحليلها. أما المبحث الثاني، فقد خُصص لعرض نتائج الدراسة لميدانية، حيث تطرقنا إلى آلية التدقيق المالي ودوره في الكشف عن المخاطر المالية، مع تحليل مؤشرات هذه المخاطر ومناقشة مدى فعالية التدقيق في الحد منها.

وبذلك فإن هذا الفصل يشكل حلقة وصل بين الجانب النظري والجانب العملي، ويتيح إمكانية الوقوف على مدى توافق النتائج الميدانية مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة وما طرح في الإطار النظري.

المبحث الأول: منهجية وأدوات دراسة أثر التدقيق المالي على إدارة المخاطر المالية

مع الانتقال إلى الجانب التطبيقي من هذه الدراسة، يهدف هذا المبحث إلى عرض المنهجية والأدوات التي تم اعتمادها في تحليل مدى تأثير وظيفة التدقيق المالي على إدارة المخاطر المالية، وذلك في إطار دراسة ميدانية أجريت على مؤسسة OPGI ورقلة. سيتم في المطلب الأول تقديم خصائص المؤسسة محل الدراسة، مع تحديد طبيعة المجتمع والعينة المستخدمة، أما المطلب الثاني فسيُخصص لعرض وتحليل النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراسة واقع المخاطر المالية (مخاطر السيولة والربحية) في المؤسسة، وكيف ساهم التدقيق المالي في كشفها والحد منها، مما يسمح لنا بتكوين تصور واقعي حول الدور الفعلي للتدقيق المالي في التقليل من حدة هذه المخاطر داخل المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الأول: مجتمع وعينة دراسة أثر التدقيق المالي على إدارة المخاطر المالية

يتناول هذا المطلب تحديد مجتمع وعينة الدراسة التي سعت إلى تحليل مدى تأثير التدقيق المالي في إدارة المخاطر المالية داخل المؤسسة الاقتصادية. وقد تم اختيار مؤسسة OPGI ورقلة نظرًا لمكانتها الاستراتيجية في قطاع البناء والعمران، ولقابليتها لتجسيد واقع المخاطر المالية في المؤسسات العمومية. تمثل هذه المؤسسة نموذجا فعليًا يمكن من خلاله استقصاء طبيعة العلاقة بين فعالية وظيفة التدقيق المالي ومدى القدرة على الحد من المخاطر المالية، وبالأخص مخاطر السيولة واحتياج راس مال العامل والربحية، وذلك في ظل بيئة تنظيمية ومالية تتطلب رقابة صارمة واستباقية.

الفرع الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة

نبذة عامة حول ديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI

التعريف بديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI:

1. تقديم مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري:

ديوان الترقية والتسيير العقاري هو المتعامل الرئيسي في ميدان انجاز السكنات الاجتماعية في إطار الترقية والتسيير العقاري بولاية ورقلة، باعتبار المؤسسة عمومية اقتصادية.

الديوان هو واحد من بين 55 ديوان على المستوى الوطني وقد لعب دور هام وفعال في تعمير الولاية، حيث تكمن مهامه الرئيسية في تقديم المشاريع، تسليم السكنات في الآجال المحددة ومطابقتها لشروط الاستغلال بصفة نهائية، وملزمة بتقديم الخدمات المرتبطة بها.

2. الإطار القانوني للمؤسسة:

بموجب صدور المرسوم التنفيذي 91-147 المؤرخ في مايو 1991 المتضمن تغيير دواوين الترقية والتسيير العقاري القائمة عند تاريخ سريان مفعول هذا المرسوم في طبيعتها القانونية إلى مؤسسات [i]عمومية وطنية ذات طابع صناعي وتجاري، بعدما كان ديوان الترقية والتسيير العقاري بورقلة في السابق هيئة عمومية ذات طابع إداري، ما أضفى على الديوان صفة الشخص المعنوي والاستقلال المالي، بحيث أن الديوان يمارس مهامه تحت رقابة وزارة السكن والعمران والمدينة، ويعتبر تاجراً في علاقاته مع الغير ويخضع لقواعد القانون التجاري.

بيد أن الهدف من تحويل الطبيعة القانونية هو إعطاء المؤسسة قدرات تنظيمية وتسييرية وذلك لكي يكون في مقدورها توفير عدد كبير من السكنات، والمقصود بوجه خاص هو التنمية على المستوى العمراني.

3. الوكالات التابعة ومهامها:

يضم ديوان الترقية والتسيير العقاري إلى جانب الدوائر الإدارية عدداً من الوكالات الخارجية الموزعة على تراب الولاية، وتعتبر الوكالة الخارجية مصلحة إدارية تابعة للديوان حيث تتمتع باستقلال عضوي عن مقره وتعمل تحت إشراف المديرية العامة على مستوى ولاية ورقلة، نجد أن الديوان يشرف على سبع وكالات خارجية وهي كالتالي:

- ❖ وكالة بامنديل.
- ❖ وكالة ورقلة.
- ❖ وكالة حاسي مسعود.

❖ وكالة سيدي خويلد

❖ وكال أنقوسة

4. أهداف ديوان الترقية والتسيير العقاري.

يمكن تجميعها وتوضيحها كالتالي:

- القضاء على أزمة السكن وانجاز سكنات لائقة وفق المعايير الدولية.
- التعريف بالطابع العمراني للمنطقة.
- الدقة في انجاز السكنات واحترام المواعيد المحددة للتسليم.
- تطوير الجانب الفني والتسييري من اجل الرفع في الأداء.
- التحكم الجيد في التكاليف والزيادة في مردودية المشاريع المنجزة.

المهام المسندة إلى ديوان الترقية والتسيير العقاري:

في إطار تجسيد السياسة الاجتماعية للدولة، ونظراً لاحتكار المؤسسة للحصة الأكبر من النشاط على مستوى الولاية يتولى ديوان الترقية والتسيير العقاري ترقية الخدمات العمومية في ميدان السكن لاسيما بالنسبة للفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا ويكلف فضلاً عن ذلك بعدة مهام والتزامات أهمها:

✓ ترقية البناءات.

✓ الإنابة عن أي متعامل في الإشراف على المشاريع المسندة إليه..

✓ عملية تأدية الخدمات قصد ضمان ترميم الأملاك العقارية وإعادة الاعتبار إليها وصيانتها.

✓ تأجير المساكن والمحلات ذات الاستعمال المهني والتجاري والحرفي.

✓ تحصيل مبالغ الإيجار والأعباء المرتبطة بالإيجار

- ✓ المحافظة على العمارات وملحقاتها قصد الإبقاء عليها باستمرار في حالة صالحة للسكن.
- ✓ إعداد جرد للعمارات المكونة للحظيرة العقارية التي تسيرها.
- ✓ ضبط ومراقبة وضعية النظام القانوني لشاغلي الشقق والمحلات
- ✓ الاستجابة في حدود الشروط المطلوبة لضمان جودة ومواصلة العمل لكل طلبات التزويد بالسكنات ومواكبة التوسع العمراني.
- ✓ ضمان تسليم السكنات في الآجال المحددة وان تكون قابلة للاستغلال (مزودة بالماء الكهرباء الغاز).
- ✓ تقديم المشاريع للمقاولين وفق شروط الصفقات.

الهيكل التنظيمي العام لديوان الترقية والتسيير العقاري وشرحه.

هو عبارة عن مجموعة من الدوائر المالية والمادية والبشرية هدفه تحقيق التنسيق بين مختلف أقسامه من اجل تحقيق أهداف المؤسسة، وعليه يعتمد ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية ورقلة على بنية وظيفية متطورة التي تربط بين الدوائر ومختلف المصالح مع وجود علاقة تكاملية فيما بينها كما هو موضح في الشكل التالي:

شرح الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

يتميز الشكل العام للهيكل التنظيمي للمؤسسة بالعمودية في التقسيم وينقسم إلى:

أولا: المديرية العامة.

وهي النواة الأساسية في التسيير وتقوم بالإشراف والمتابعة والتنسيق بين مختلف وظائف المؤسسة، حيث تقوم ب:

- تحديد الأهداف العامة الواجب بلوغها والمراقبة الدورية للنشاطات والتنسيق بين مختلف المصالح.
- تحضير اجتماعات مجلس الإدارة والتسيير ومتابعة قرارات المجلس.

ويشرف على خليتين أساسيتين هما:

- **خلية التدقيق والمراجعة:** من مهامها التقييم والمراقبة الداخلية لأعمال مصالح المؤسسة وذلك باستعمال التقنيات ومعايير المراجعة بهدف التسيير الأحسن.
- **خلية الأمن الداخلي:** تقوم بالسهر على امن المؤسسة من المخاطر وذلك بالتدخل والاتصال بالمصالح المعنية كما تعتبر همزة وصل بين المتعاملين والزوار بمختلف دوائر المؤسسة.
- **الأمانة العامة:** تعتبر أهم قسم في الإدارة فهي تهتم بتنشيط وترقية المؤسسة نظرا لعلاقاتها المباشرة مع المدير كما تعتبر حلقة وصل بين باقي الأقسام والمدير وتتمثل مهامها في:
- تنفيذ قرارات المدير.
- الرد على المكالمات الهاتفية والمراسلات وفق التعليمات المعطاة، والاستقبال الجيد والمعاملة الحسنة.

ثانيا: دائرة المالية والمحاسبة

وهي تهتم بتسجيل العمليات المالية والمحاسبية بحيث تعطي صورة واضحة عن الوضع المالي والمحاسبي للمؤسسة ومن مهامها المراقبة المالية والمحاسبية لكافة العمليات.

- **مصلحة المحاسبة:** – إنجاز التقارير الخاصة بالميزانية
  - تسجيل مدخلات والمخرجات من النفقات المالية
  - حساب وتحديد ميزانية المؤسسة شهريا وسنويا

- **مصلحة المالية:** – تسيير الأموال الخاصة بالمؤسسة
  - تسديد مختلف الفواتير
- **مصلحة الاستثمارات**
- **مصلحة التحصيل.**

ثالثا: دائرة التحكم في انجاز المشاريع.

وتنقسم إلى ثلاث مصالح وهي:

- أ–**مصلحة الدراسات والبرمجة: تشرف** على برمجة العمليات ومتابعتها (الخاصة بالبناء) ميدانيا بالتنسيق مع المستشار التقني
- **مصلحة الصفقات:** تشرف على إعداد الصفقات وضبط الأسعار المتعلقة بها
- **مصلحة المتابعة:** تهتم بالمراقبة والمتابعة وتقديم التقارير الخاصة بالمؤسسة، عن كل العمليات التي تقوم بها، كما تقوم بمتابعة التغطية الطبوغرافية للأراضي محل الدراسة.

رابعا: دائرة التسيير وصيانة الممتلكات العقارية.

وتنقسم إلى مصلحتين:

- **مصلحة التنازل:** وهي تختص في عمليات التنازل عن الاستثمارات والممتلكات العقارية للمؤسسة.
- **مصلحة الاستغلال:** تقوم هذه المصلحة بتصنيف الإيرادات وهي بوابة استقبال جميع الفواتير المتعلقة بالاستثمارات أو الممتلكات العقارية، لأجل تحصيل مختلف المعاملات وتصنيف كل نوع على حدا.
- **مصلحة الصيانة**

خامسا: دائرة تنمية الترقية العقارية والعقار وإعادة التأهيل

وتنقسم إلى ثلاث مصالح أساسية هي:

- **مصلحة الترقية العقارية:** تختص بوضع مشاريع الترقية العقارية.

- **المصلحة التجارية:** تهتم بتطبيق السياسة التجارية وإعداد الوثائق التجارية.
- **مصلحة إعادة التأهيل:** تعتني هذه الأخيرة بتفاصيل معالجة التصدعات وما جانبها بالنسبة للبناءات المؤجرة.

سادسا: دائرة الموارد البشرية والوسائل العامة

وهي تتكون من أربع مصالح

- **مصلحة الموارد البشرية:** تعمل على تأهيل العاملين وتوفير الشروط الحسنة للعاملين (الترقية، الانتقاء، التكوين.....) وكذلك تأمين محيط العمل من المخاطر حيث تعمل على حل مشاكل العمال والإشراف على توظيف العمال وإعداد مذكرات الأجور والقيام بعمليات الترقية والتكوين.
- **مصلحة الوسائل العامة:** ومهمتها اقتراح العتاد الضروري للمؤسسة وإعداد دفتر الجرد للوسائل وإنشاء محاضر التسيير.
- **مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات:** وهي تشرف على متابعة المنازعات مهما كانت طبيعتها القانونية وكذلك القيام بالمرافعات أمام المحاكم والمجالس القضائية التي يكون الديوان طرفاً فيها، وكذلك تشرف على معالجة وحل النزاعات الداخلية بين العمال والإدارات الخارجية وبين المؤسسة وموردیها أو زبائنها.
- **مصلحة الإعلام الآلي:** وهي تقوم بالتسيير الآلي ووضع نظام تسيير للمعلومات ودراسة وتحليل وتخزين كل المعلومات وصيانة عتاد الاعلام الالي، كما تشرف على عملية الرقمنة داخل المؤسسة (إنجاز مختلف البرامج المكتبية).

الهيكل التنضيمي:

الفرع الثاني: منهج الدراسة وطبيعة المتغيرات

أولًا: منهج الدراسة

بعد التطرق إلى الجانب النظري، تم تحليل متغيري الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وتقديم المعلومات ذات الصلة بالموضوع، كما تم استخدام أسلوب المقابلة في تحليل الوثائق المتحصّل عليها من المؤسسة محل الدراسة في الجانب التطبيقي.

ثانيًا: طبيعة المتغيرات

يتكوّن موضوع الدراسة من متغيرين رئيسيين:

1. **المتغير المستقل** :التدقيق المالي، وهو وظيفة فحص وتقييم أنشطة المؤسسة من أجل رصد ورفع وتحقيق أهدافها ومستواها.
2. **المتغير التابع** :إدارة المخاطر المالية، التي تُعتبر وسيلة للرقابة والسيطرة الاقتصادية على المخاطر، وذلك لمعرفة الدور الذي يلعبه التدقيق المالي فيها.

الشكل رقم :(–) يوضح دور التدقيق المالي في إدارة المخاطر المالية.

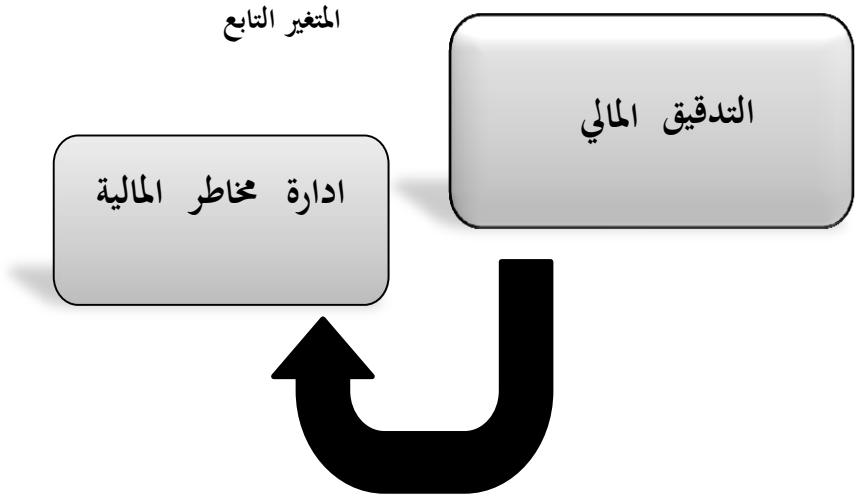

المصدر: من اعداد الباحثين مقابلة شخصية مع مسؤولة مصلحة التدقيق لدى المؤسسة بتاريخ 10/04/2025 ساعة 10:40 صباحا

الفرع الثالث: مصادر معلومات الدراسة

من أجل معالجة موضوع الدراسة، تم جمع المعلومات بالاعتماد على مصادر أولية وثانوية كما يلي:

أولًا: المصادر الأولية

وهي عبارة عن معلومات تم الحصول عليها من مؤسسة ترقية وتسيير ديوان العقاري محل الدراسة.

ثانيًا: المصادر الثانوية

ولفهم الموضوع بشكل أوسع، تم الاعتماد على مجموعة من المراجع العربية والأجنبية كمصدر ثانوي للدراسة، مثل الكتب، المقالات، الرسائل، والمذكرات لإثراء الجانب النظري

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

في هذا المطلب يتم عرض عدد من الأدوات التي تم الاعتماد عليها من أجل جمع البيانات والمعلومات:

أولًا: المقابلة الشخصية

من أجل الإجابة على الإشكالية، تم إجراء مقابلة شخصية مع المكلف بالدراسات في خلية التدقيق الداخلي وكذلك مسؤول قسم المالية والمحاسبة، مع طرح أسئلة والحصول على معلومات مباشرة حول الموضوع.

ثانيًا: الوثائق

وهي عبارة عن أدوات مستخدمة كدليل على سلسلة من العمليات التي حصلت بالفعل في المؤسسة، مدعمة بتواريخ لتدعيم الموضوع، حيث تم الاعتماد على مجموعة من الوثائق

الداخلية الخاصة بالمؤسسة المرتبطة بإدارة المخاطر المالية والتدقيق الداخلي، وذلك من أجل الإجابة على التساؤلات والاستفسارات الخاصة بموضوع الدراسة.

ثالثًا: الملاحظة

تُعتبر الملاحظة أيضًا وسيلة تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة، والغرض منها هو التأكد من المعلومات المقدّمة من قبل المؤسسة محل الدراسة.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

المطلب الأول: آلية التدقيق المالي في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية ورقلةOPGI

يتناول هذا المطلب منهجية التدقيق المالي المعتمدة في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية ورقلة، من خلال استعراض كيفية تنظيمه ومراحله الأساسية ودوره في الكشف عن المخاطر المالية ومعالجتها.

الفرع الأول: تنظيم التدقيق المالي في المؤسسة

يعدّ التدقيق المالي جزءًا مهمًا من الهيكل الرقابي بالمؤسسة، ويتميز بالعناصر التالية:

- اعتماد برنامج سنوي للتدقيق المالي مصادق عليه من طرف المدير العام، يحدد العمليات المالية التي سيتم فحصها.
- توفر دليل إجراءات للتدقيق المالي يحدد مهام وصلاحيات المدقق المالي ويمنحه حق الوصول إلى الوثائق والمستندات المالية ذات الصلة.
- تقديم تقارير التدقيق المالي مباشرة إلى المدير العام، مع توثيق الملاحظات المالية والتوصيات.

الفرع الثاني: مراحل التدقيق المالي في ديوان الترقية والتسيير العقاريOPGI

تمر عملية التدقيق المالي بعدة مراحل منظمة تشمل:

أولًا: التخطيط

تبدأ العملية بإعداد خطة سنوية للتدقيق المالي تشمل تحديد المخاطر المالية المحتملة، الأهداف المرجوة، والجدول الزمني للتدقيق في مختلف المصالح المالية.

ثانيًا: التحضير للمهمة

ويتم ذلك من خلال:

أ- **رسالة المهمة (الأمر بالمهمة)** :*(ملحق رقم 1)*

وهي التي تُرسل إلى خلية التدقيق من قبل المدير العام للديوان، لإشعار الخلية بالقيام بعملية التدقيق قريبًا، وتتضمن الرسالة البيانات التالية:

- موضوع التدقيق
- تاريخ بداية المهمة
- الفترة الزمنية لإنجاز المهمة
- اسم المدقق
- إمضاء المدير العام

ب -**الدراسة الأولية:**

قبل الشروع في تنفيذ المهمة ميدانيًا، يقوم المدقق الداخلي بدراسة كافة المعلومات المتعلقة بالنشاط محل التدقيق، ما يسمح بتكوين مرجع دقيق للتدقيق وتحليل المخاطر فيه.

ت -كسب المعرفة، ويتم عبر:

- تحديد نطاق التدقيق
- مراجعة الوثائق الخاصة بالموضوع محل التدقيق
- معرفة الأشخاص المعنيين بالتعامل

ث –التشاور مع مسيري المصلحة أو الوكالة محل التدقيق

لتحديد الوقت المناسب لتنفيذ المهمة وتجنب الضغط على العمل خاصة خلال أوقات الذروة.

ج –**تحضير برنامج العمل**

يتم تكليف مهمة التدقيق من قبل المدير العام إلى رئيس خلية التدقيق لإجراء العملية الميدانية بناءً على الخطة السنوية، حيث يكون في شكل طلب يتضمن المخاطر المذكورة للخلية أو القسم وتاريخ الزيارة (*ملحق رقم 2*).

ب– **ثالثًا: تنفيذ المهمة**

رسالة المهمة (الأمر بالمهمة) :*(ملحق رقم 1)*

وهي التي تُرسل إلى خلية التدقيق من قبل المدير العام للديوان، لإشعار الخلية بالقيام بعملية التدقيق قريبًا، وتتضمن الرسالة البيانات التالية:

- موضوع التدقيق
- تاريخ بداية المهمة
- الفترة الزمنية لإنجاز المهمة
- اسم المدقق
- إمضاء المدير العام

ب –**الدراسة الأولية:**

قبل الشروع في تنفيذ المهمة ميدانيًا، يقوم المدقق الداخلي بدراسة كافة المعلومات المتعلقة بالنشاط محل التدقيق، ما يسمح بتكوين مرجع دقيق للتدقيق وتحليل المخاطر فيه.

ت –كسب المعرفة، ويتم عبر:

- تحديد نطاق التدقيق
- مراجعة الوثائق الخاصة بالموضوع محل التدقيق
- معرفة الأشخاص المعنيين بالتعامل

ث –التشاور مع مسيري المصلحة أو الوكالة محل التدقيق

لتحديد الوقت المناسب لتنفيذ المهمة وتجنب الضغط على العمل خاصة خلال أوقات الذروة.

ج –**تحضير برنامج العمل**

يتم تكليف مهمة التدقيق من قبل المدير العام إلى رئيس خلية التدقيق لإجراء العملية الميدانية بناءً على الخطة السنوية، حيث يكون في شكل طلب يتضمن المخاطر المذكورة للخلية أو القسم وتاريخ الزيارة *(ملحق رقم 2)*.

رابعًا: إعداد التقرير المالي

ويتم عبر:

- صياغة مشروع التقرير المالي المتضمن للملاحظات، التوصيات، ونقاط التحسين.
- المصادقة عليه من قبل مسؤولي المؤسسة بعد مناقشة محتواه وتحديد الجهات المسؤولة عن تنفيذ التوصيات.
- إصدار التقرير النهائي وتوزيعه على المدير العام، مجلس الإدارة، والمسؤولين المعنيين.

خامسًا: المتابعة

تُتابع المؤسسة مدى تنفيذ التوصيات المالية، ويتم إجراء مراجعة لاحقة للتأكد من معالجة نقاط الخلل المالي والتحسين الفعلي للرقابة.

الفرع الثالث: مساهمة التدقيق المالي في إدارة المخاطر المالية بديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية ورقلة(OPGI)

من خلال الأسئلة والمقابلة الشخصية التي أُجريت مع مسؤولي الدراسة في خلية التدقيق، تم التوصل إلى الأجوبة حول الأسئلة المقدمة، حيث تم التعرف على المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة، واتضح أيضًا فعالية منهجية وضيفة التدقيق في تحديد هذه المخاطر.

جدول رقم (01): يوضح المخاطر المالية وطرق الحد منها في مؤسسة OPG للبناء والعمران:

المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة	طرق الحد من هذه المخاطر
مخاطر السيولة	**-إعداد خطة دقيقة لتسيير الخزينة ومراقبتها بصفة دورية.** **-تحسين إجراءات التحصيل من الزبائن لتسريع تدفق الأموال.** **-تقليص النفقات غير الضرورية وضبط التدفقات النقدية.**
مخاطر الربحية	**-تحسين استراتيجية التسعير والتسويق لزيادة المبيعات.** **-تقليص التكاليف غير المباشرة وتحسين الإنتاجية.** **-اعتماد تحاليل مالية دورية لتقييم ربحية المشاريع واتخاذ قرارات مبنية على معطيات دقيقة.**
مخاطر احتياج رأس المال العامل	**-تحسين تسيير الأصول المتداولة، مثل المخزون وحسابات الزبائن.** **-تقليص آجال تسديد الموردين بطريقة متوازنة.** **-إعداد خطة تمويل دقيقة لتأمين حاجيات رأس المال العامل في الأوقات الحرجة.**

المصدر: من إعداد الباحثين مقابلة شخصية مع مسؤولة مصلحة التدقيق لدى المؤسسة

مقابلة شخصية بتاريخ 15 /04/2025 ساعة 10:20 صباحا [1]

المطلب الثاني: نتائج الدراسة وتحليل مؤشرات المخاطر المالية

[1]

الفرع الاول: مخاطر انخفاض السيولة

تحليل مخاطر انخفاض السيولة

أولاً :حساب نسب السيولة

1. نسبة السيولة العامة(Curent Ratio)

تحسب نسبة السيولة العامة عبر قسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة

جدول رقم (02): يوضح نسب السيولة لسنوات الثلاثة 2023/2022/2021

السنة	الأصول المتداولة) دج(	الخصوم المتداولة) دج(	نسبة السيولة العامة
2021	**2.033.146.358,21**	**1.096.248.524,05**	1,854
2022	**2.158.864.017,76**	**1.078.619.223,17**	2,01
2023	**2.278.065.314,76**	**1.215.437.896,76**	1,874

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستعانة بوثائق المقدمة من خلية التدقيق في المؤسسة

الملاحق (05 06 07)

نلاحظ أن نسبة السيولة العامة بقيت خلال الثلاث سنوات أكبر من1 ، مما يدل على قدرة المؤسسة الظاهرية على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة.

2. نسبة السيولة السريعة(Quick Ratio)

لحساب نسبة السيولة السريعة، يتم استبعاد المخزونات باعتبارها أقل سيولة، وفق المعادلة:

نسبة السيولة السريعة) = الأصول المتداولة – المخزون –زبائن ÷ (الخصوم المتداولة

جدول رقم (03): يوضح نسب السيولة السريعة لسنوات الثلاثة 2023/2022/2021

السنة	الأصول المتداولة بدون مخزون) دج(	الخصوم المتداولة) دج(	نسبة السيولة السريعة
2021	1.535.738.651,67	1.096.248.524,05	**1,401**
2022	1.644.146.145,65	1.078.619.223,17	**1,525**
2023	1.715.318.958,75	1.215.437.896,76	**1,411**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستعانة بوثائق المقدمة من خلية التدقيق في المؤسسة

الملاحق (05 06 07)

تبين هذه النتائج أن المؤسسة قادرة نظريًا على سداد التزاماتها الجارية حتى دون الاعتماد على بيع المخزون.

ثانياً :تحليل النتائج:

<u>المرحلة الأولى:</u> الاستقرار والتحسن التدريجي (2021–2022)

نسبة السيولة العامة:

في سنة 2021، بلغت النسبة 1.85، أي أن المؤسسة تمتلك 1.85 دج من الأصول المتداولة مقابل كل 1 دج من الخصوم المتداولة، ما يعكس قدرة مريحة على تغطية الالتزامات قصيرة الأجل في سنة 2022، ارتفعت النسبة إلى 2.01، وهو أعلى مستوى تم تسجيله خلال الفترة المدروسة. هذا التحسن قد يكون ناتجًا عن:

تحسن في التحصيلات.

انخفاض نسبي في الخصوم أو استقرارها مقابل ارتفاع في الأصول المتداولة.

تطبيق إجراءات مالية فعالة لضبط التدفقات النقدية.

نسبة السيولة السريعة:

ارتفعت من 1.40 سنة 2021 إلى 1.52 سنة 2022، وهو دليل على وجود تحسن في القيم الجاهزة أو الأصول السريعة التسييل مثل النقد والذمم المدينة، دون الاعتماد على تصفية المخزون.

استنتاج: المؤسسة في هذه المرحلة كانت في وضعية سيولة إيجابية، تتميز بقدرة على مواجهة الالتزامات دون ضغط كبير، خاصة أن النسب تتجاوز المعيار المقبول (1 للسيولة العامة و0.8 للسيولة السريعة)، ما يعكس تحسنًا في الإدارة المالية والتدفقات النقدية.

المرحلة الثانية: بداية تراجع طفيف وتحذير مستقبلي (2023)

نسبة السيولة العامة:

تراجعت بشكل طفيف إلى 1.87 سنة 2023، مقارنة بـ 2.01 في السنة السابقة. رغم أن النسبة تبقى فوق المستوى المقبول، إلا أن هذا التراجع قد يشير إلى بداية ضغط على الموارد السائلة أو ارتفاع في الخصوم المتداولة.

نسبة السيولة السريعة:

شهدت انخفاضًا من 1.52 إلى 1.41، ما يدل على:

احتمال انخفاض الأرصدة النقدية.

أو ارتفاع الالتزامات قصيرة الأجل بوتيرة أسرع من نمو الأصول السائلة.

استنتاج: رغم أن السيولة لا تزال في مستويات جيدة، فإن هذا الانخفاض ولو كان طفيفًا قد يكون مؤشرًا أوليًا على تراجع في التحصيلات أو توسع في الالتزامات قصيرة الأجل، مما يستدعي مراقبة دقيقة في السنوات القادمة لتفادي تآكل الفائض النقدي.

جدول رقم (04): معدل النمو لنسب السيولة

السنة	نسبة السيولة العامة	معدل النمو%	معدل النمو%	معدل النمو%
2021	1.854	-	1.401	-
2022	2.01	+8.4%	1.525	+8.8%
2023	1.874	-6.8%	1.411	-7.4%

من اعداد الباحثين

ملاحظة: نلاحظ نمواً إيجابيًا سنة 2022، متبوعًا بتراجع سنة 2023، ما يعكس نمطًا غير مستقر لكنه غير مقلق حاليًا، إلا إذا استمر في السنوات المقبلة.

الاستنتاج العام والتقييم النهائي:

مؤسسة الديوان العقاري والبناء تتمتع بسيولة إيجابية تتجاوز المعيار المقبول سواء في السيولة العامة أو السريعة، وهو مؤشر إيجابي عن قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى التمويل الخارجي أو بيع الأصول طويلة الأجل.

رغم ذلك، فإن التراجع الطفيف في سنة 2023 قد ينذر بوجود اختلالات محتملة أو بداية ضغوط مالية، خاصة إذا لم يُرافق بتحسينات في التحصيل أو تقليص النفقات.

من المهم أن تعمل المؤسسة على تعزيز سياسة التحصيل، وتفعيل الرقابة على المصاريف، وتفادي الاعتماد الكبير على الأصول غير السائلة لضمان استدامة السيولة.

يجب ربط هذه النتائج بتحليل ميداني للتأكد مما إذا كانت هذه النسب تعكس وضعية حقيقية للسيولة أو مجرد تحسينات محاسبية مؤقتة.

الفرع الثاني: تحليل مخطر احتياج رأس المال العامل(BFR) .

تحليل مخطر احتياج رأس المال العامل(BFR) .

أولاً :تعريف احتياج رأس المال العامل:(BFR)

احتياج رأس المال العامل (BFR) يمثل الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.

وهو يعبر عن السيولة اللازمة لتغطية الفجوة بين التحصيلات والمدفوعات.

القاعدة العامة:

-إذا كان :BFR > 0 يعني أن المؤسسة تحتاج إلى تمويل إضافي لتغطية نشاطها الجاري.

-إذا كان :BFR < 0 يعني أن المؤسسة تملك فائضاً من السيولة لتمويل نشاطها.

القانون:BFR = (المخزونات + الذمم المدينة) – (ديون الموردين + الديون الجارية الأخرى)

جدول رقم (05): يوضح البيانات المالية المستخدمة لحساب BFR لسنوات الثلاثة 2023/2022/2021

العنصر	2021	2022	2023
المخزون (Stocks)	514,877,924.71	534,912,870.41	**576,032,970.10**
العملاء (Créances Clients)	408,394,287.16	422,514,893.76	**446,158,296.21**
المدينون الآخرون (Autres débiteurs)	84,856,198.23	89,512,145.13	**92,476,584.16**

الضرائب المستحقة القبض (Impôts à recevoir)	13,525,314.99	14,312,853.84	**15,147,346.59**
الموردون (Fournisseurs)	62,768,050.06	64,289,757.88	**67,412,109.23**
الضرائب المستحقة الدفع (Impôts à payer)	79,153,678.12	85,112,621.97	**88,956,103.25**
الديون الأخرى (Autres dettes)	954,326,795.33	929,216,843.32	**911,584,653.77**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة بوثائق المقدمة من خلية التدقيق في المؤسسة الملاحق (05_10)

حساب BFR لكل سنة:

1. سنة:2021

BFR = (514,877,924.71 + 408,394,287.16 + 84,856,198.23 + 13,525,314.99) − (62,768,050.06 + 79,153,678.12 + 954,326,795.33)

= 1,021,653,725.09 − 1,096,248,524.05

= −74,594,798.96

2.سنة:2022

BFR = (534,912,870.41 + 422,514,893.76 + 89,512,145.13 + 14,312,853.84) − (64,289,757.88 + 85,112,621.97 + 929,216,843.32)

= 1,061,252,763.14 − 1,078,619,223.17

= −17,366,460.03

3.سنة:2023

BFR = (576,032,970.10 + 446,158,296.21 + 92,476,584.16 + 15,147,346.59) − (67,412,109.23 + 88,956,103.25 + 911,584,653.77)

= 1,129,815,197.06 − 1,067,952,866.25

= 61,862,330.81

التحليل والمقارنة:

1.سنة:2021

BFR –كان سالبًا 74−) مليون دج(، مما يعني أن المؤسسة كانت في وضع مريح، حيث كان لديها فائض من التمويل لدعم نشاطها التشغيلي دون الحاجة إلى تمويل خارجي إضافي.

2.سنة:2022

BFR –ظل سالبًا 17−) مليون دج (ولكنه تحسن مقارنة بـ2021 ، ما يشير إلى تقليص العجز المالي.

3.سنة:2023

-تغير اتجاه BFR ليصبح موجبًا 61+) مليون دج(، مما يعني أن المؤسسة أصبحت تحتاج إلى تمويل إضافي لتغطية نشاطها الجاري.

جدول رقم (06): تفسير نسب BFR

السنة	BFR (دج)	التفسير
2021	**-74,594,798.96**	فائض تمويلي (السيولة أكثر من الاحتياج)
2022	**-17,366,460.03**	استمرار الفائض لكن بتقلص واضح
2023	**+61,862,330.81**	ظهور احتياج حقيقي في رأس المال العامل

من اعداد الباحثين

<u>خلاصة عامة بالنسبة لمخطر احتياج راس مال العامل:</u>

-تطور BFR من السالب إلى الموجب خلال الثلاث سنوات يعكس زيادة في الاعتماد على مصادر تمويل خارجية، وهو ما قد يكون مرتبطًا بتوسع النشاط أو ضعف في عملية التحصيل.

-ارتفاع BFR إلى القيم الموجبة قد يشكل بداية خطر على السيولة المالية إذا لم يتم التحكم فيه.

1. من زاوية التدقيق المالي:

وجود تقلبات في BFR يعكس نقصًا في التنبؤ المالي أو الرقابة الداخلية.

التدقيق المالي كان يجب أن:

يكشف مواطن الضعف في التحصيل.

ينبه إلى ارتفاع المخزون غير المنتج أو الراكد.

يوصي بترشيد التكاليف الجارية ومراجعة آجال التحصيل والدفع.

2. من زاوية إدارة المخاطر المالية:

تحول BFR إلى قيمة موجبة في 2023 يمثل مؤشر خطر على السيولة، خاصة إذا كانت التحويلات الحكومية غير منتظمة أو خاضعة لقيود.

هذا الوضع يكشف أن المؤسسة قد تصبح معتمدة أكثر على التمويل الخارجي (دولة أو قروض) بدل من تحكم داخلي جيد في التدفقات النقدية.

<u>الفرع الثالث: تحليل مخاطر الربحية:</u>

<u>تحليل مخطر الربحية:</u>

.1حساب نسب الربحية لسنوات الثلاثة :

- **2021**

النتيجة الصافية = 27,246,244.53 دج

رقم الأعمال = 651,984,802.33 دج

نسبة الربحية(27,246,244.53 ÷ 651,984,802.33) =

نسبة الربحية**4.18%** → **0.04178** ≈

- **2022**

النتيجة الصافية = 29,418,448.00 دج

رقم الأعمال = 669,510,880.46 دج

نسبة الربحية(29,418,448.00 ÷ 669,510,880.46) =

نسبة الربحية**4.39%** → **0.04393** ≈

- **2023**

النتيجة الصافية = 1,888,478.76 دج

رقم الأعمال = 524,157,110.75 دج

نسبة الربحية(1,888,478.76 ÷ 524,157,110.75) =

نسبة الربحية**0.36%** → **0.00360** ≈

التحليل والمقارنة:

سنة:2021

حققت المؤسسة نسبة ربحية تقدر بـ4,18% ، وهي نسبة مقبولة تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح معقولة من مبيعاتها.

سنة:2022

ارتفعت نسبة الربحية إلى 4,39% مقارنة بسنة2021 ، مما يدل على تحسن طفيف في أداء المؤسسة، وقد يعكس تحسنًا في إدارة التكاليف أو زيادة الكفاءة التشغيلية.

سنة:2023

انخفضت نسبة الربحية بشكل حاد إلى 0,36 %فقط، مما يكشف عن تدهور كبير في الأداء المالي .هذا الانخفاض الحاد مؤشر خطير على ضعف ربحية المؤسسة إما بسبب ارتفاع التكاليف أو انخفاض المبيعات أو سوء التسيير المالي.

ومنه إن تراجع الربحية في سنة 2023 كان من الممكن كشفه مبكرًا عبر مهمة تدقيق مالي فعالة، بحيث يتم رصد:

-ارتفاع غير مبرر في المصاريف.

-انخفاض غير متوقع في رقم الأعمال.

-خلل في تسعير المنتجات أو سوء إدارة التكاليف.

خلاصة عامة لمخطر الربحية:

من خلال مقارنة نسب الربحية لثلاث سنوات، نلاحظ أن المؤسسة واجهت مخطر ربحية حقيقي سنة 2023.

لو كانت هناك رقابة وتدقيق مالي أكثر فاعلية ومستمر، لكان بالإمكان الحد من هذا المخطر أو التقليل من آثاره عبر اتخاذ إجراءات وقائية مناسبة وفي الوقت المناسب.

مثال تطبيقي: تقرير تدقيق مالي لمعالجة خطر ضعف التحصيل حاسي مسعود (ملحق رقم 11)

في إطار مهمة التدقيق الداخلي لسنة 2024، تم إجراء تدقيق شامل لوكالة تحصيل الإيرادات بحاسي مسعود، وقد كشفت المهمة عن مجموعة من الاختلالات الجوهرية التي أثرت سلباً على الأداء المالي للمؤسسة، مما ساهم في تدهور مؤشرات الربحية.

المشكل الرئيسي:

- ضعف تحصيل الإيرادات بسبب غياب المراقبة الدورية وعدم متابعة العقود المنتهية، وتراكم الديون المستحقة على المستأجرين.
- نقص التحديث في الملفات الإدارية، وغياب أرشيف رسمي ومنظم، إضافة إلى الاعتماد على برامج آلية غير محدثة تحتوي على أخطاء كبيرة في البيانات المالية.
- ضعف التنسيق بين الوكالة والمصالح المركزية، مما أثر على فعالية تطبيق التعليمات الوزارية المتعلقة بالتحصيل.

أهم الاختلالات المسجلة:

- عدم وجود متابعة قانونية للمحلات السكنية والتجارية ذات الديون المرتفعة.

- قصور واضح في تحصيل مداخيل قواعد الحياة وعدم إدراج جميع الوحدات ضمن النظام المحوسب.
- غياب سجل رسمي للاعتذارات والعقود الموثقة.
- التساهل في التعامل مع المتقاعسين عن الدفع وعدم اتخاذ إجراءات قانونية صارمة.
- خلل في إصدار التقارير الدورية حيث لوحظت تصريحات مغلوطة تعرض المؤسسة لمخاطر قانونية ومالية.
- عدم تجديد اتفاقيات مهمة خاصة مع الشركاء الاستراتيجيين.

كيفية معالجة الاختلالات (من خلال التوصيات المقترحة):

- تطهير البرنامج الآلي للتحصيل وتحسين دقة البيانات.
- اعتماد نظام داخلي معتمد وهيكل تنظيمي رسمي لتوضيح المسؤوليات.
- تقسيم المهام الإدارية بين الأعوان وتدعيم الوكالة بالموارد البشرية الكافية.
- الالتزام بالتعليمات الوزارية المنظمة لمهام التحصيل.
- وضع خطة للتسوية الودية والنزاعات القضائية مع المستأجرين.
- تعزيز حملات التحسيس الإعلامي بضرورة الالتزام بسداد المستحقات.
- مراجعة العقود القديمة وتجديد الاتفاقيات مع الشركاء الرئيسيين.

التوصيات النهائية:

- إصلاح النظام الآلي كأولوية قصوى.
- إعداد دليل إجراءات مفصل لمهام التحصيل.
- إنشاء لجنة مركزية لمراقبة نشاط التحصيل ورفع التقارير بصفة دورية.
- تطوير منظومة الرقابة الداخلية وتحسين الاتصال بين الوكالة والمصالح المركزية.
- فرض عقوبات قانونية على حالات التأخر المستمر في الدفع.
- اعتماد آليات حديثة للتواصل مع المستأجرين (مثل إرسال إعذارات إلكترونية).

يتضح جلياً أن ضعف منظومة تحصيل الإيرادات أدى إلى تراجع حاد في النتائج الصافية وبالتالي في نسب الربحية. ضعف الإيرادات وضعف الرقابة على تحصيلها يمثلان تهديدًا مباشرًا للاستدامة المالية للمؤسسة. من خلال تعزيز نظام التحصيل وتطبيق توصيات التدقيق المالي، يمكن الحد من هذا المخطر بشكل فعال وتحسين الوضعية المالية مستقبلاً.

مناقشة النتائج

عند تحليل مؤشرات المخاطر المالية الثلاثة داخل مؤسسة OPGI ورقلة (السيولة، رأس المال العامل، والربحية)، لوحظ أن هذه المخاطر لم تكن ظاهرة بشكل كبير خلال سنتي 2021 و2022، ما يدل على نوع من الاستقرار النسبي، أو على فعالية نسبية لإدارة المخاطر في تلك الفترة.

غير أن التحليل أظهر انخفاضا خلال سنة 2023، خاصة في مؤشر السيولة، حيث انخفضت نسب السيولة بجزء طفيف، مما يعني أن المؤسسة أصبحت في حالة عادية رغم الانخفاض الحاصل في هذه السنة. وقد تبين أن هذا الانخفاض ناتج بالأساس عن ضعف طفيف فعالية التحصيل، وهي نقاط يمكن للتدقيق المالي أن يرصدها مسبقًا لو كانت وظيفته مفعّلة بفعالية كافية.

في حالة احتياج رأس المال العامل، أظهر التحليل كذلك ارتفاعًا ملحوظًا خلال نفس السنة، مما يعكس وجود فجوة تمويلية حقيقية. هذه النتيجة تشير إلى غياب التنسيق بين التدقيق المالي والتسيير المالي، حيث لم يتم رصد هذا الاحتياج بشكل استباقي، ولم تُفعّل تقارير تدقيق قادرة على تنبيه الإدارة للخلل في التمويل التشغيلي.

أما بالنسبة لمؤشر الربحية، فقد سجّل تراجعًا ملحوظًا، ما يدل على انخفاض كفاءة المؤسسة في تحقيق عوائد مالية مقبولة مقابل النفقات والتكاليف. ولم يُلاحظ تدخل ملموس من وظيفة التدقيق المالي لتقديم توصيات عملية في هذا المجال، ما يدل مرة أخرى على أن وظيفة التدقيق كانت تفتقر إلى التعمق التحليلي القادر على التأثير في نتائج المؤسسة.

انطلاقًا من هذه النتائج، يمكن القول إن وظيفة التدقيق المالي داخل المؤسسة ساهمت في إعداد تقارير تشخيصية لكنها لم ترتقِ إلى مستوى الأداء المطلوب الذي يمكن أن يُحدث فرقًا حقيقيًا في قرارات الإدارة، أو يساهم في تقليل المخاطر المالية بالشكل الفعّال.

وبالتالي، فإن الإشكالية المطروحة في الدراسة قد تمت الإجابة عنها بشكل تحليلي واقعي: فبينما يُفترض أن يكون التدقيق المالي أداة فعالة لإدارة المخاطر، إلا أن تطبيقه داخل المؤسسة لا يزال جزئيًا ومحدود الأثر.

أما الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة، فقد تم تأكيدها جزئيًا من خلال التحليل:

توجد علاقة بين فعالية التدقيق وجودة إدارة المخاطر.
لكن هذه العلاقة تعتمد بشكل أساسي على تطبيق نتائج التدقيق، وهو ما لم يكن واضحًا أو فعالًا بما فيه الكفاية في حالة OPGI ورقلة.

خلاصة الفصل:

لقد قمنا من خلال هذا الفصل بدراسة أثر التدقيق المالي على ادارة المخاطر المالية بمؤسسة OPGI ورقلة، من خلال تحليل بيانات مالية لثلاث سنوات متتالية، مع التركيز على مؤشرات السيولة والربحية واحتياج راس مال العامل. وقد بيّنت النتائج أن التدقيق المالي يساهم في كشف الانحرافات وتحسين الرقابة المالية، مما يساعد على الحد من المخاطر.

خاتمة

خاتمة:

بعد الانتهاء من الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، التي تناولت موضوع "**أثر التدقيق المالي على إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية OPGI ورقلة**"، ومحاولة إسقاط ذلك على الواقع من خلال تحليل المعطيات المالية المتوفرة للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2021-2023، يمكننا تلخيص ما توصلنا إليه كما يلي:

أولًا: اختبار الفرضيات

- **الفرضية الأولى** :توجد علاقة إيجابية بين فعالية التدقيق المالي وكفاءة إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية.

✓من خلال تحليل مؤشرات الأداء المالي ومقارنة نتائج التدقيق المالي مع واقع الممارسات في المؤسسة، تبيّن أن هناك ارتباطًا فعليًا بين فعالية وظيفة التدقيق المالي ومستوى التحكم في المخاطر المالية، لاسيما من حيث الكشف المبكر عن الانحرافات المالية وتحسين أنظمة الرقابة.

- **الفرضية الثانية** :يسهم التدقيق المالي في الكشف عن أوجه القصور والخلل المالي، مما يساعد في تقليص حجم المخاطر المحتملة.

✓أكدت نتائج الدراسة الميدانية صحة هذه الفرضية، حيث تم رصد عدد من التوصيات الصادرة عن تقارير التدقيق المالي، والتي ساهمت في تحسين نظام الرقابة الداخلية، ومعالجة بعض أوجه الخلل في التسيير المالي والحد من التبذير، ما انعكس إيجابيًا على الحد من المخاطر.

ثانيًا: نتائج الدراسة :

- وظيفة التدقيق المالي تلعب دورًا محوريًا في إدارة المخاطر المالية، خصوصًا من خلال تحليل مصادر الخطر وتحديد الاختلالات ذات الطابع المالي والمحاسبي داخل المؤسسة.
- فعالية التدقيق المالي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بكفاءة إدارة المخاطر المالية، إذ أن ارتفاع مستوى التدقيق المهني يساهم في تحسين أساليب التنبؤ بالمخاطر والتقليل من آثارها المالية السلبية.
- تقارير المدقق المالي تتضمن عادة مؤشرات وملاحظات تساعد في الكشف المبكر عن المخاطر المالية، إلا أن مستوى تفعيل هذه التوصيات من طرف الإدارة لا يكون دائمًا في المستوى المطلوب.
- وجود وظيفة تدقيق مالي مفعّلة ونشطة يساهم في بناء نظام رقابي فعال داخل المؤسسة، ويعزز من قدرة المؤسسة على التعامل الاستباقي مع المخاطر المالية.
- تطبيق التوصيات التي تكون من قبل المدقق بعد الكشف المبكر له للاختلالات يقابله احيانا ضعف في التطبيق من طرف الادارة

ثالثًا: التوصيات :

- بناءً على ما سبق، نوصي بما يلي:
- ربط نتائج التقارير الرقابية مباشرة بإدارة المخاطر لضمان تفعيل إجراءات التصحيح والوقاية.
- تنظيم دورات تكوينية دورية لموظفي التدقيق المالي في مجال إدارة المخاطر الحديثة.
- اعتماد أنظمة معلوماتية متطورة في مراقبة الأداء المالي والتنبؤ بالمخاطر.
- تفعيل التواصل بين المدققين والمصالح المالية الأخرى لضمان فهم مشترك للمخاطر والمخالفات.

- استغلال نتائج التدقيق المالي في دعم اتخاذ القرار، وذلك بإدماج المدققين الماليين ضمن فرق تحليل الأداء وتخطيط الميزانية، لضمان التوظيف الفعّال للمعلومات الرقابية في الوقاية من المخاطر.

رابعًا: آفاق الدراسة:

- يمكن توسيع هذه الدراسة في المستقبل لتشمل مؤسسات اقتصادية أخرى، سواء في القطاع العمومي أو الخاص، من أجل مقارنة دور التدقيق المالي في محيطات تنظيمية مختلفة.
- كما يمكن توسيع نطاق البحث ليشمل العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وتأثيرهما المشترك على إدارة المخاطر المالية.
- يُقترح أيضًا إدماج البعد التكنولوجي والرقمنة في الدراسات المستقبلية، نظرًا لدور التكنولوجيا في تحسين فعالية التدقيق المالي والرقابة.

قائمة المراجع

1. خير الناس جمال الدين، يوسفي إبراهيم، تقييم ممارسات التدقيق المالي بالمؤسسة ودوره في تحسين جودة القوائم المالية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز غرداية، مذكرة نيل شهادة الماستر، جامعة غرداية،2022،ص6-11-10-12-17.
2. لصديقي رانية، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية دراسة حالة مؤسسة مطاحن الواحات تقرت، مذكرة نيل شهادة ماستر، جامعة ورقلة، 2022، ص من9-16 ص 19.
3. علوان سعاد، الضيف فريحة، أثر التسيير الجبائي على الممارسات المحاسبية دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينSAA، مذكرة لنيل شهادة ماستر جامعة ورقلة، 2023،ص45-48-49.
4. بوزيدي، سمير. دور التدقيق الداخلي في تحسين الحوكمة داخل المؤسسات الاقتصادية. مذكرة ماستر، جامعة البليدة 2، كلية العلوم الاقتصادية، 2020.
5. ابراهيم رياح ابراهيم المدهون، "دور المدقق الداخلي في ادارة المخاطر،" مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص محاسبة والتمويل، جامعة الاسلامية، غزة، 2011.
6. مذكرة لنيل شهادة ماجستير، بزصص لزاسبة والتمويل، جامعة الاسلامية، غزة، 2011.
7. وهيب الرواي خالد، ادارة المخاطر المالية، طبعة الاولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

مقابلة شخصية.:

مقابلة مع المكلفة بالدراسات في قسم التدقيق، مؤسسة الديوان الوطني للترقية والتسيير العقاري(O.P.G.I) ، ورقلة.

قائمة الملاحق

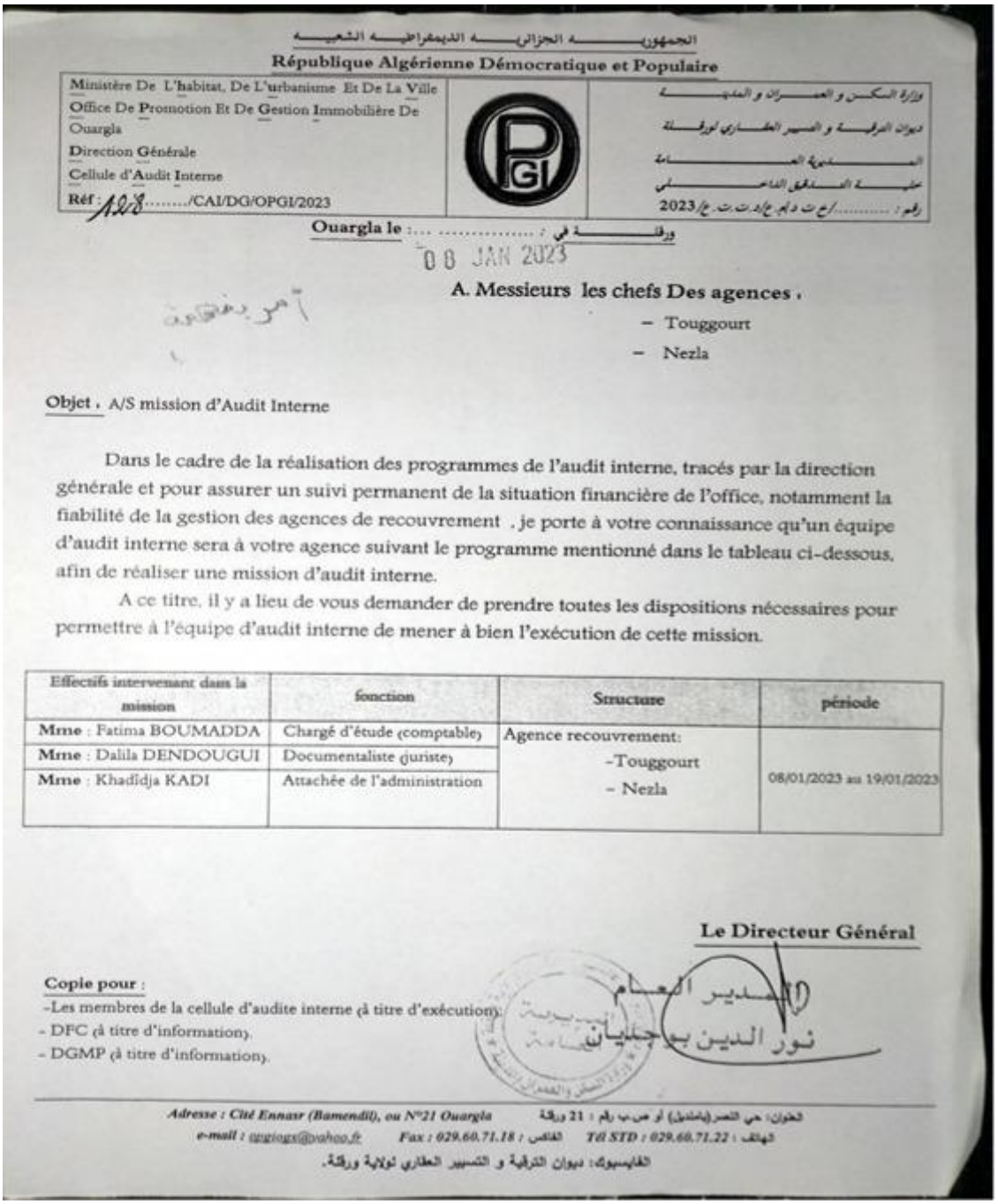

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère De L'habitat, De L'urbanisme Et De La Ville
Office De Promotion Et De Gestion Immobilière De Ouargla
Direction Générale
Cellule d'Audit Interne
Réf : 128...../CAI/DG/OPGI/2023

وزارة السكن و العمران و المدينة
ديوان الترقية و التسيير العقاري لورقلة
المديرية العامة
خلية التدقيق الداخلي
رقم : ...../ع ت د ا ع ا د ت ت. ع/2023

Ouargla le : ..... ورقلة في :
08 JAN 2023

A. Messieurs les chefs Des agences .
- Touggourt
- Nezla

Objet . A/S mission d'Audit Interne

Dans le cadre de la réalisation des programmes de l'audit interne, tracés par la direction générale et pour assurer un suivi permanent de la situation financière de l'office, notamment la fiabilité de la gestion des agences de recouvrement , je porte à votre connaissance qu'un équipe d'audit interne sera à votre agence suivant le programme mentionné dans le tableau ci-dessous, afin de réaliser une mission d'audit interne.

A ce titre, il y a lieu de vous demander de prendre toutes les dispositions nécessaires pour permettre à l'équipe d'audit interne de mener à bien l'exécution de cette mission.

Effectifs intervenant dans la mission	fonction	Structure	période
Mme : Fatima BOUMADDA	Chargé d'étude (comptable)	Agence recouvrement: -Touggourt - Nezla	08/01/2023 au 19/01/2023
Mme : Dalila DENDOUGUI	Documentaliste (juriste)		
Mme : Khadîdja KADI	Attachée de l'administration		

Le Directeur Général

المدير العام
نور الدين بوجليان

Copie pour :
-Les membres de la cellule d'audite interne (à titre d'exécution).
- DFC (à titre d'information).
- DGMP (à titre d'information).

Adresse : Cité Ennasr (Bamendil), ou N°21 Ouargla العنوان: حي النصر(بامندیل) أو ص.ب رقم : 21 ورقلة
e-mail : opgiogx@yahoo.fr Fax : 029.60.71.18 الفاكس : Tél STD : 029.60.71.22 الهاتف :
الفايسبوك: ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية ورقلة.

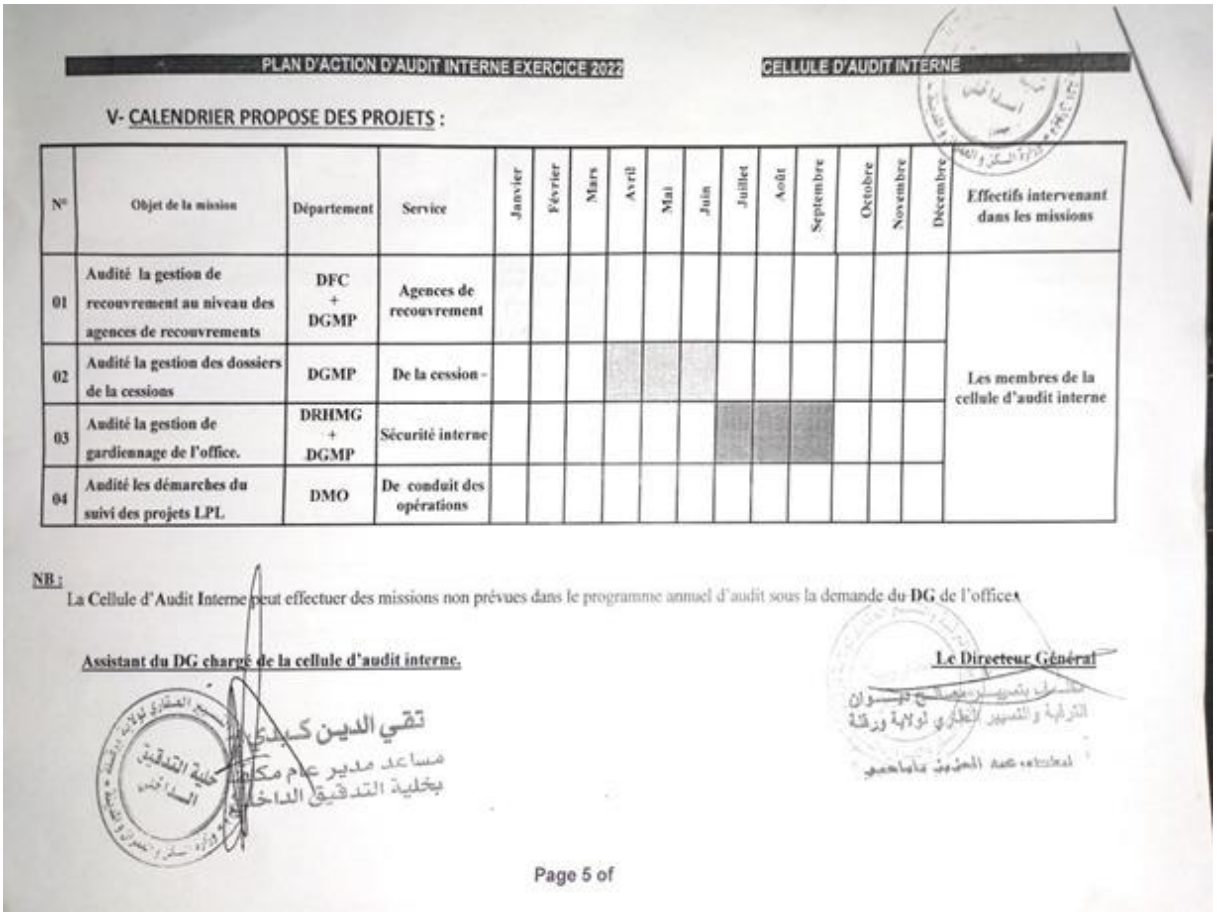

PLAN D'ACTION D'AUDIT INTERNE EXERCICE 2022

CELLULE D'AUDIT INTERNE

V- CALENDRIER PROPOSE DES PROJETS :

N°	Objet de la mission	Département	Service	Janvier	Février	Mars	Avril	Mai	Juin	Juillet	Août	Septembre	Octobre	Novembre	Décembre	Effectifs intervenant dans les missions
01	Audité la gestion de recouvrement au niveau des agences de recouvrements	DFC + DGMP	Agences de recouvrement													Les membres de la cellule d'audit interne
02	Audité la gestion des dossiers de la cessions	DGMP	De la cession -													
03	Audité la gestion de gardiennage de l'office.	DRHMG + DGMP	Sécurité interne													
04	Audité les démarches du suivi des projets LPL	DMO	De conduit des opérations													

NB :

La Cellule d'Audit Interne peut effectuer des missions non prévues dans le programme annuel d'audit sous la demande du DG de l'office.

Assistant du DG chargé de la cellule d'audit interne.

تقي الدين كبدي
مساعد مدير عام مكلف
بخلية التدقيق الداخلي

Le Directeur Général

Page 5 of

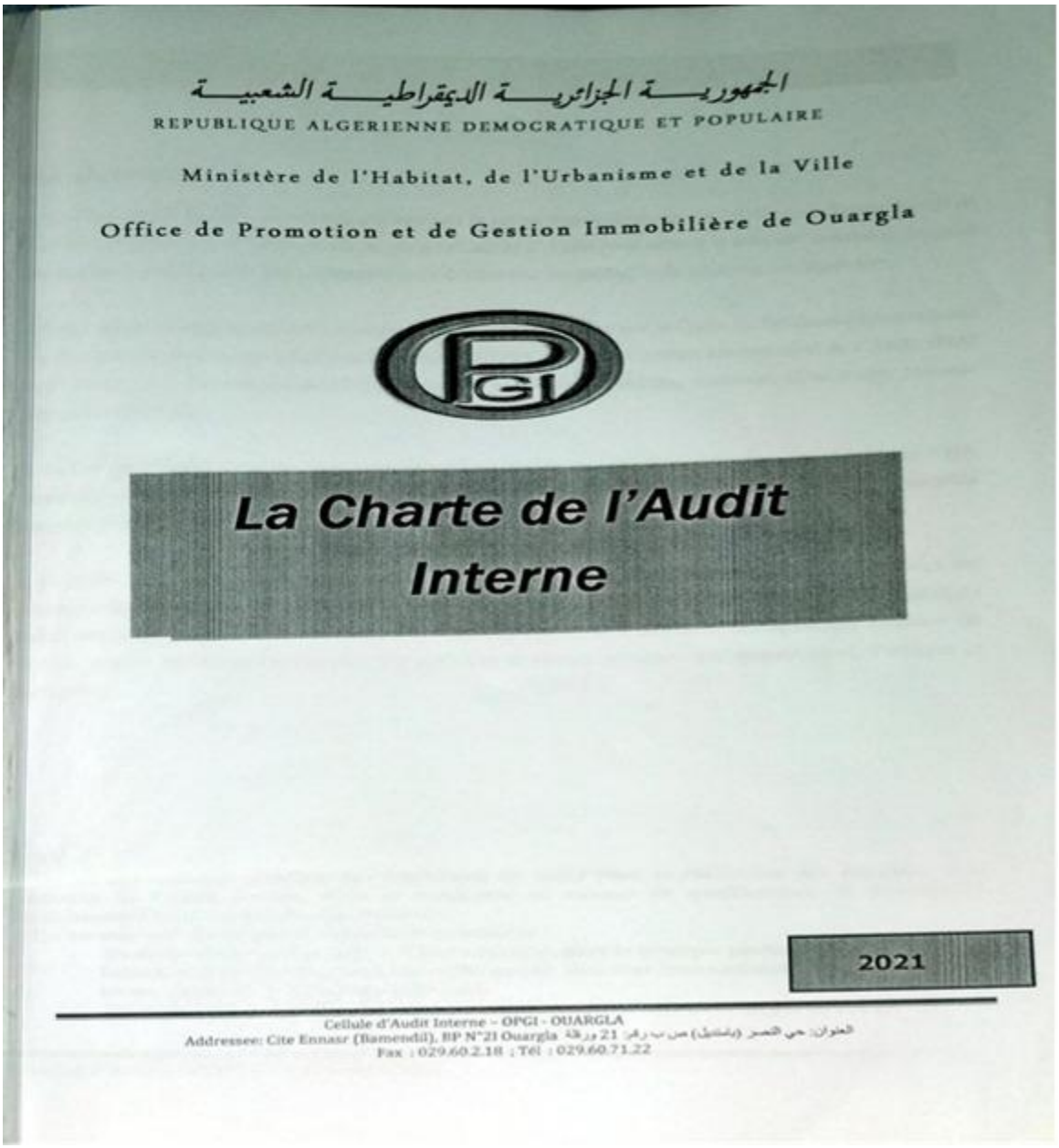

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Ministère de l'Habitat, de l'Urbanisme et de la Ville

Office de Promotion et de Gestion Immobilière de Ouargla

La Charte de l'Audit Interne

2021

Cellule d'Audit Interne – OPGI - OUARGLA
Addressee: Cite Ennasr (Bamendil), BP N°21 Ouargla
العنوان: حي النصر (بامنديل) ص.ب رقم: 21 ورقلة
Fax : 029.60.2.18 ; Tél : 029.60.71.22

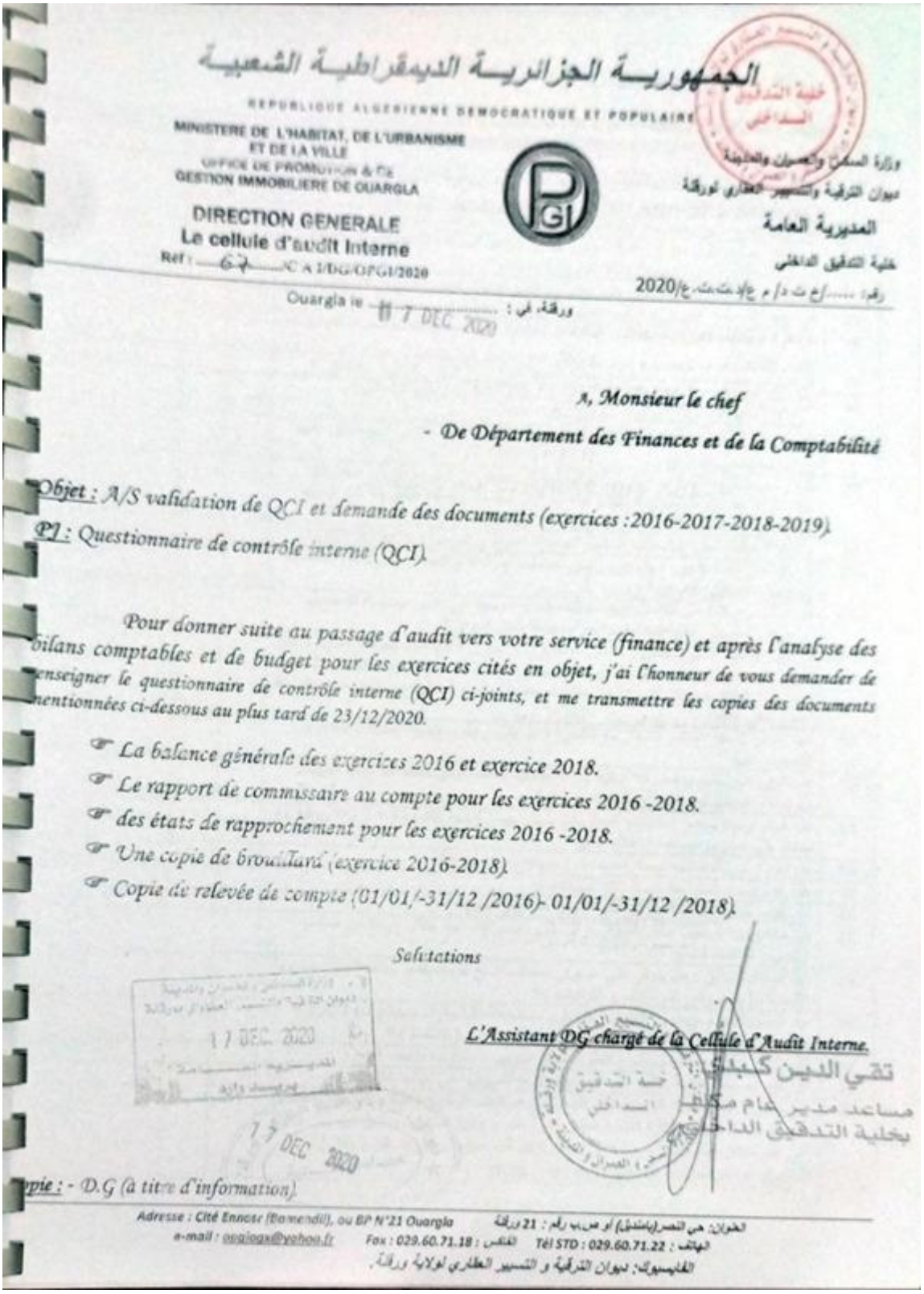

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'HABITAT, DE L'URBANISME ET DE LA VILLE

OFFICE DE PROMOTION & DE GESTION IMMOBILIERE DE OUARGLA

DIRECTION GENERALE

Le cellule d'audit Interne

وزارة السكن والعمران والمدينة

ديوان الترقية والتسيير العقاري لورقلة

المديرية العامة

خلية التدقيق الداخلي

Ref : 67 /C A I/DG/OPGI/2020

رقم: ...../ع ت د/ م ع/ت ت ت/ع/2020

Ouargla le : 17 DEC 2020

ورقلة، في :

A, Monsieur le chef

- De Département des Finances et de la Comptabilité

Objet : A/S validation de QCI et demande des documents (exercices :2016-2017-2018-2019).

PJ : Questionnaire de contrôle interne (QCI).

Pour donner suite au passage d'audit vers votre service (finance) et après l'analyse des bilans comptables et de budget pour les exercices cités en objet, j'ai l'honneur de vous demander de renseigner le questionnaire de contrôle interne (QCI) ci-joints, et me transmettre les copies des documents mentionnées ci-dessous au plus tard de 23/12/2020.

- *La balance générale des exercices 2016 et exercice 2018.*
- *Le rapport de commissaire au compte pour les exercices 2016 -2018.*
- *des états de rapprochement pour les exercices 2016 -2018.*
- *Une copie de brouillard (exercice 2016-2018).*
- *Copie de relevée de compte (01/01/-31/12 /2016)- 01/01/-31/12 /2018).*

Salutations

17 DEC 2020

17 DEC 2020

L'Assistant DG chargé de la Cellule d'Audit Interne.

تقي الدين كبيش

مساعد مدير عام مكلف

بخلية التدقيق الداخلي

Copie : - D.G (à titre d'information).

Adresse : Cité Ennasr (Bamendil), ou BP N°21 Ouargla — العنوان: حي النصر(بامندلي) أو ص.ب رقم : 21 ورقلة

e-mail : opgiogx@yahoo.fr — Fax : 029.60.71.18 الفاكس : — Tél STD : 029.60.71.22 الهاتف :

الفايسبوك: ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية ورقلة.

Désignation de l'entreprise : OPGI OUARGLA

Activitée : GESTION IMMOBILIERE

Adresse : BAMENDIL OUARGLA OUARGLA - OUARGLA

N° Article : 300104099998
N° NIF : 099130019120629
N° RC : 0018343

La période
Du: 01/01/2022
au: 31/12/2022

EDITION DEFINITIVE

BILAN

ACTIF	Note	Exercice 2022			Exercice 2021
		Brut	Amort-Prov.	Net	Net
ACTIF NON COURANTS					
Ecart d'acquisition(ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains		25 771 299.96		25 771 299.96	24 510 779.96
Bâtiments		3099 881 761.82	3063 295 352.87	36 586 408.95	106 655 102.71
Autres immobilisations corporelles		130 431 538.84	96 477 502.21	33 954 036.63	40 824 375.30
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		11 497 203.21		11 497 203.21	11 497 203.21
Impôts différés actif		93 016 290.54		93 016 290.54	93 016 290.54
TOTAL ACTIF NON COURANT		3360 598 094.37	3159 772 855.08	200 825 239.29	276 503 751.72
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		514 717 872.11		514 717 872.11	497 407 706.54
Créances et emplois assimilés					
Clients		948 296 644.13		948 296 644.13	844 360 443.06
Autres débiteurs		549 919 985.97		549 919 985.97	545 247 733.37
Impôts et assimilés		753 253.18		753 253.18	1 242 610.91
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		145 176 262.37		145 176 262.37	144 887 864.33
TOTAL ACTIF COURANT		2158 864 017.76		2158 864 017.76	2033 146 358.21
TOTAL GENERAL ACTIF		5519 462 112.13	3159 772 855.08	2359 689 257.05	2309 650 109.93

Edition du : 22/04/25

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

Désignation de l'entreprise : OPGI OUARGLA

Activitée : GESTION IMMOBILIERE

Adresse : BAMENDIL OUARGLA OUARGLA - OUARGLA

N° Article : 30010409998
N° NIF : 099130019120629
N° RC : 0018343

La période
Du: 01/01/2022
au: 31/12/2022

EDITION DEFINITIVE

BILAN

PASSIF	Note	Exercice 2022	Exercice 2021
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves /(Réserves consolidées(1))			
Ecarts de réévaluation			
Ecart déquivalence (1)			
Résultat net /(Résultat net part du groupe /(1))		29 418 448.00	27 246 244.53
Autres capitaux propres -Report à nouveau		-2 747 344 177.26	-2 774 590 421.79
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		-2 717 925 729.26	-2 747 344 177.26
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		3 992 152 344.23	3 953 902 344.23
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		6 843 418.91	6 843 418.91
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		3 998 995 763.14	3 960 745 763.14
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		64 289 757.88	62 768 050.60
Impôts		85 112 621.97	79 153 678.12
Autres dettes		929 216 843.32	954 326 795.33
Trésorerie Passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		1 078 619 223.17	1 096 248 524.05
TOTAL GENERAL PASSIF		2 359 689 257.05	2 309 650 109.93

Edition du : 22/04/25

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

Désignation de l'entreprise : OPGI OUARGLA

Activitée : GESTION IMMOBILIERE

Adresse : BAMENDIL OUARGLA OUARGLA - OUARGLA

N° Article : 30010409998
N° NIF : 099130019120629
N° RC : 0018343

La période
Du: 01/01/2023
au: 31/12/2023

EDITION DEFINITIVE

BILAN

ACTIF	Note	Exercice 2023			Exercice 2022
		Brut	Amort-Prov.	Net	Net
ACTIF NON COURANTS					
Ecart d'acquisition(ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains		21 050 464.16		21 050 464.16	25 771 299.96
Bâtiments		2757 563 883.78	2724 704 939.78	32 858 944.00	36 586 408.95
Autres immobilisations corporelles		111 145 251.88	86 742 773.29	24 402 478.59	33 954 036.63
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		11 497 203.21		11 497 203.21	11 497 203.21
Impôts différés actif		93 016 290.54		93 016 290.54	93 016 290.54
TOTAL ACTIF NON COURANT		2994 273 093.57	2811 447 713.07	182 825 380.50	200 825 239.29
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		283 643 025.62		283 643 025.62	514 717 872.11
Créances et emplois assimilés					
Clients		394 174 903.15		394 174 903.15	948 296 644.13
Autres débiteurs		534 306 990.79		534 306 990.79	549 919 985.97
Impôts et assimilés		151 455.08		151 455.08	753 253.18
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		170 581 672.04		170 581 672.04	145 176 262.37
TOTAL ACTIF COURANT		1382 858 046.68		1382 858 046.68	2158 864 017.76
TOTAL GENERAL ACTIF		4377 131 140.25	2811 447 713.07	1565 683 427.18	2359 689 257.05

Edition du : 06/03/25

Désignation de l'entreprise :	OPGI OUARGLA
Activité :	GESTION IMMOBILIERE
Adresse :	BAMENDIL OUARGLA OUARGLA - OUARGLA

N° Article :	30010409998
N° NIF :	099130019120629
N° RC :	0018343

La période
Du: 01/01/2023
au: 31/12/2023

BILAN

EDITION DEFINITIVE

PASSIF	Note	Exercice 2023	Exercice 2022
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves /(Réserves consolidées(1))			
Ecarts de réévaluation			
Ecart équivalence (1)		- 580 576 281.44	
Résultat net /(Résultat net part du groupe /(1))		1 888 478.76	29 418 448.00
Autres capitaux propres -Report à nouveau		-2 717 925 729.26	-2 747 344 177.26
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		-3 296 613 531.94	-2 717 925 729.26
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		4 011 662 344.23	3 992 152 344.23
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		6 843 418.91	6 843 418.91
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		4 018 505 763.14	3 998 995 763.14
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		48 659 288.14	64 289 757.88
Impôts		80 259 843.64	85 112 621.97
Autres dettes		712 664 217.03	929 216 843.32
Trésorerie Passif		2 207 847.17	
TOTAL PASSIFS COURANTS III		843 791 195.98	1 078 619 223.17
TOTAL GENERAL PASSIF		1 565 683 427.18	2 359 689 257.05

Edition du : 06/03/25

Désignation de l'entreprise : OPGI OUARGLA

Activitée : GESTION IMMOBILIERE

Adresse : BAMENDIL OUARGLA OUARGLA - OUARGLA

N° Article : 30010409998
N° NIF : 099130019120629
N° RC : 0018343

La période
Du: 01/01/2022
au: 31/12/2022

EDITION DEFINITIVE

COMPTE DE RESULTAT
(Par nature)

RUBRIQUES	NOTE	Exercice 2022	Exercice 2021
Chiffre d affaires		669 510 880.46	651 984 802.33
Variation stocks produits finis et en cours		18 078 723.39	31 800 710.78
Production immobilisée			
Subventions d exploitation			-
I - Production de l'exercice		687 589 603.85	683 785 513.11
Achats consommés		9 782 388.68	8 370 303.53
Services extérieurs et autres services		50 472 883.24	64 829 977.84
II- Consommation de l'exercice		60 255 271.92	73 200 281.37
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		627 334 331.93	610 585 231.74
Charges de personnel		555 553 895.52	536 535 527.54
Impôts, taxes et versements assimilés		2 775 989.09	2 485 183.10
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		69 004 447.32	71 564 521.10
Autres produits opérationnels		712 517.58	869 822.79
Autres charges opérationnelles		1 693 159.14	1 234 369.15
Dotations aux amortissements et aux provisions		78 954 995.60	86 661 836.40
Reprise sur pertes de vateur et provisions		66 240.00	
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-10 864 949.84	-15 521 861.66
Produits financiers		40 283 397.84	42 768 106.19
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		40 283 397.84	42 768 106.19
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		29 418 448.00	27 246 244.53
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		728 651 759.27	727 423 442.09
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		699 233 311.27	700 177 197.56
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		29 418 448.00	27 246 244.53
Eléments extraordinaires (produits)(à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)(à préciser)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X- RESULTAT NET L'EXERCICE		29 418 448.00	27 246 244.53
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence(1)			
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		29 418 448.00	27 246 244.53
Dont part des minoritaires(1)			
Part du groupe(1)			

Edition du : 22/04/25

Désignation de l'entreprise : OPGI OUARGLA

Activitée : GESTION IMMOBILIERE

Adresse : BAMENDIL OUARGLA OUARGLA - OUARGLA

N° Article : 30010409998
N° NIF : 099130019120629
N° RC : 0018343

La période
Du : 01/01/2023
au : 31/12/2023

EDITION DEFINITIVE

COMPTE DE RESULTAT
(Par nature)

RUBRIQUES	NOTE	Exercice 2023	Exercice 2022
Chiffre d affaires		524 157 110.75	669 510 880.46
Variation stocks produits finis et en cours		9 685 645.01	18 078 723.39
Production immobilisée			
Subventions d exploitation			
I - Production de l'exercice		533 842 755.76	687 589 603.85
Achats consommés		9 551 702.91	9 782 388.68
Services extérieurs et autres services		28 705 320.59	50 472 883.24
II- Consommation de l'exercice		38 257 023.50	60 255 271.92
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		495 585 732.26	627 334 331.93
Charges de personnel		506 495 838.37	555 563 895.52
Impôts, taxes et versements assimilés		1 754 143.01	- 2 775 989.09
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-12 664 249.12	69 004 447.32
Autres produits opérationnels		1 160 317.60	712 517.58
Autres charges opérationnelles		932 451.03	1 693 159.14
Dotations aux amortissements et aux provisions		11 675 597.54	78 954 995.60
Reprise sur pertes de vateur et provisions			65 240.00
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-24 111 980.09	-10 864 949.84
Produits financiers		26 000 458.85	40 283 397.84
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		26 000 458.85	40 283 397.84
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		1 888 478.76	- 29 418 448.00
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		561 003 532.21	728 651 759.27
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		559 115 053.45	699 233 311.27
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 888 478.76	29 418 448.00
Eléments extraordinaires (produits)(à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)(à préciser)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X- RESULTAT NET L'EXERCICE		1 888 478.76	29 418 448.00
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence(1)			
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		1 888 478.76	- 29 418 448.00
Dont part des minoritaires(1)			
Part du groupe(1)			

Edition du : 06/03/25

الفهـــــرس

❖ رسالة المهمة

1- موضوع المهمة ..... ص 2

2- الهدف من المهمة ..... ص 2

3- المراجع المعتمدة ..... ص 2

4- نطاق عملية التدقيق ..... ص 3

5- الأساليب المستعملة ..... ص 3

6- الوثائق المدقق طيها ..... ص 3

7- الملاحظات المسجلة ..... ص 8

8- التوصيات المقترحة ..... ص 10

❖ الملاحـــــق

2) **الهدف من المهمة**: تهدف المهمة إلى ضمان السير الجيد لنشاط وكالات التحصيل، والحد من المخاطر المؤثرة في انخفاض نسبة التحصيل و العراقيل التي تواجهها الوكالات، وتحقيق الأهداف المسطرة في الميزانية السنوية لسنة 2022 بالإضافة إلى:

2-1- تشخيـــــص الإجـــــراءات الإداريـــة وتقييـمها ؛

2-2- قياس نظام الرقابة الإدارية ومدى فعاليتها؛

2-3- تأمين التنفيذ السليم للعمليات وفقا للقواعد الإدارية والتنظيمية المعمول بها ؛

2-4- معالجة وتوجيه الخـطط المعتمدة في تســـيير النشاط على مستوى المؤسسة.

3) **المراجع المعتمدة**: تم القيام بالمهمة بالاستناد على المراجع التنظيمية الإدارية التالية:

- ✓ تعليمة وزارية رقم 11 مؤرخة في 2020/10/05 ف/ي نتائج مهام التفتيش بعد اختتام الإجراء التناقضي.
- ✓ المراسلة الوزارية رقم 445 بتاريخ 2018/03/29 a/s aspects de gestion des OPGI.
- ✓ المراسلة الوزارية رقم 32 بتاريخ 2022/02/07 a/s Recouvrement des loyers.
- ✓ المراسلة الوزارية رقم 27 بتاريخ 2019/02/04 assainissement de l'occupation irrégulière du parc locatif.
- ✓ المراسلة الوزارية (مديرية التسيير العقاري) رقم 539 بتاريخ 2018/06/21 a/s cession des biens publics immobiliers appartenant à l'état et des biens gères par les OPGI .
- ✓ المراسلة الوزارية رقم 52 بتاريخ 2022/06/26 a/s recensement des biens immobiliers logements locaux squattes
- ✓ المراسلة الوزارية (مديرية التسيير العقاري) رقم 231 بتاريخ 2016/04/27 a/s actualisation du ficher des occupants des logements publics locatifs.
- ✓ المراسلة الوزارية (مديرية التسيير العقاري) رقم 112 بتاريخ 2020/04/19 a/s ex biens vacants gères par les OPGI .

- ✓ المراسلة الوزارية رقم 59 بتاريخ 2020/01/14 ف/ي يخص متابعة جوانب التسيير.
- ✓ المراسلة الوزارية رقم 412 بتاريخ 2019/02/28 A/S relevé des conclusions des missions d'inspection auprès des offices de promotion et de gestion immobilières.
- ✓ تعليمة وزارية رقم 005 بتاريخ 2019/11/19.
- ✓ المراسلة الوزارية 932 بتاريخ 2022/01/22 a/s des mises à jour et de l'assainissement du fichier national du logement .

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الملخص	67
قائمة المحتويات	67
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	V
المقدمة	أ_ج
الفصل الأول: الإطار النظري لتأثير التدقيق المالي في إدارة المخاطر المالية	
مدخل الفصل:	02
المبحث الأول: مفهوم لتدقيق المالي وإدارة المخاطر المالية	03
المطلب الأول: مفهوم التدقيق المالي	03
الفرع الأول :تعريف التدقيق المالي	03
الفرع الثاني: معايير التدقيق المالي	04
الفرع الثالث: أهداف التدقيق المالي	10
المطلب الثاني: مفهوم إدارة المخاطر المالية	11
الفرع الأول: تعريف إدارة المخاطر المالية	11
الفرع الثاني: مراحل إدارة المخاطر المالية	12
المطلب الثالث : أنواع المخاطر المالية وأهدافها	14
المطلب الرابع: أهداف إدارة المخاطر المالية	15
المبحث الثاني: العلاقة بين التدقيق المالي وإدارة المخاطر المالية	16
المطلب الأول: دور التدقيق المالي في الكشف عن المخاطر المالية	16
المطلب الثاني: تأثير جودة التدقيق المالي على فاعلية إدارة المخاطر	16
المطلب الثالث: التكامل بين وظيفة التدقيق المالي ووظيفة إدارة المخاطر في تعزيز الحوكمة	17
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	18
المطلب الأول: الدراسات المحلية والدراسات الأجنبية	18

الفرع الأول: الدراسات المحلية	18
الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية	19
المطلب الثاني: مقارنة بين الدراسة الحالية والسابقة	19
الفرع الأول: أوجه التشابه	19
الفرع الثاني: أوجه الاختلاف	20
الفرع الثالث: القيمة المضافة للدراسات الحالية	
خلاصة الفصل:	21
الفصل الثاني: الدراسة ميدانية لأثر التدقيق المالي على إدارة المخاطر المالية مؤسسة	
مدخل الفصل:	23
المبحث الأول: منهجية وأدوات دراسة أثر التدقيق المالي على إدارة المخاطر المالية	24
المطلب الأول: مجتمع وعينة دراسة أثر التدقيق المالي على إدارة المخاطر المالية	24
الفرع الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة	24
الفرع الثاني: منهج الدراسة وطبيعة المتغيرات	31
الفرع الثالث: مصادر معلومات الدراسة	32
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة	32
المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها	32
المطلب الأول: آلية التدقيق الداخلي في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية ورقلة OPGI	32
الفرع الأول: تنظيم التدقيق المالي في المؤسسة	33
الفرع الثاني: مراحل التدقيق المالي في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية ورقلة OPGI	33
الفرع الثالث: مساهمة التدقيق المالي في إدارة المخاطر المالية في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية ورقلة OPGI	36
المطلب الثاني: تحليل مؤشرات المخاطر المالية	37

الفرع الأول: مخطر انخفاض السيولة	37
الفرع الثاني: احتياج رأس المال العامل BFR	40
الفرع الثالث: مخطر الربحية	44
خلاصة الفصل	47
خاتمة	49
قائمة المراجع	51
الملاحق	53
فهرس المحتويات	67